

# رفع العتاب والملام

عن قال العمل بالضعيف اختيار احرام  
تأليف الشيخ الامام العلامة المهام الدراكة  
الفهامة والبركة العامة الشريف  
سيدى محمد بن قاسم القادري الحسنى  
المفسر فى القاسى كان الله  
له وأدام النفع به  
آمين





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه ما لم يكن يعلم وهداه بفضل السبيل الواضح  
 الاقوم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من علم وعلم وعلى آله واصحابه  
 الذين لهم يد بيضاء في رقبة كل من أسلم (أما بعد) فلما وقفت على نصوص  
 الأئمة المهتدين الاعلام والسادات الاجلة الكرام الصريحة في الكلام على  
 ما يعمل به الانسان في خاصة نفسه ويتقرب به الى الله تعالى لينتفع به عند حلوله  
 في ربه ووجدتها تفيد أن العمل بالمشهور أو الراجح واجب في الاختيار وان  
 العمل بمقابلها حرام الا في الاضطرار أردت مستعيناً بحول الله وقوته ومتملقاً  
 بحديثه واعانتة ان أبين ما وقفت عليه من تلك النصوص لينتفع بذلك بفضل  
 الله تعالى العموم والخصوص مع ذكر ما تيسر من الكلام على ما يفستى به  
 المفتون ويحكم به الحكم وأضيف بحول الله وقوته الى ذلك ما يسره مولانا  
 العالم المالك **رحمته** هذا التقييد طالباً من الله التيسير برفع العتاب  
 والملام عن قال العمل بالضعيف اختياراً حرام أو رفع الالتباس والابهام بين

عمل العلماء وعرف العوام وأسأل الله تعالى بجاء نبيه الكريم عليه أفضل  
 الصلاة وأزكى التسليم أن يجعل له خالص وجهه العظيم وسبب الدخول الجنة  
 النعيم وهذا وإن الشروع في المقصود معتمدا على الفضل من الله والجلود  
 (اعلم) أني حصرت هذا المرسوم سائلا من الله تعالى العمل بالعلوم في مقدمة  
 وعشرة فصول وخاتمة فاللمقدمة مذکور فيها أسئلة عشرة مع ذكر أجوبتها على  
 جهة الجملة والفصول العشرة مذکور فيها دليل تلك الاجوبة والخاتمة مشتملة  
 على أقسام صور الخلاف وعلى ما يتعلق بذلك من الامثلة

### ﴿المقدمة﴾

اعلم ان هنا أسئلة وأجوبة عشرة في الاول منها في هل المشهور والراجح مترادفان  
 أو متغايران (الجواب) انه مما متغايران على التحقيق في الثاني في اذا تعارض  
 المشهور والراجح هل يقدم في العمل والفتوى والحكم المشهور أو الراجح (الجواب)  
 انه يقدم الراجح في الثالث في هل عمل الانسان في نفسه اختيار أو الفتوى لغيره  
 والحكم على غيره بالمشهور أو الراجح واجب أو راجح (الجواب) انه واجب على  
 الصواب في الرابع في هل يحرم العمل والفتوى والحكم بالضعيف من غير ضرورة  
 أم لا (الجواب) انه يحرم في الخامس في اذا عمل عوام الناس بالضعيف اختيار المرة  
 بعد المرة حتى صار لهم عادة وعرفا هل يحرم على الانسان أن يتبعهم بان يفعل مثل  
 فعلهم أم لا (الجواب) انه يحرم عليه أن يتبعهم في السادس في اذا عمل عوام الناس  
 بالضعيف اختيارا هل يجوز للانسان أن يحضر معهم أم لا (الجواب) انه يحرم  
 عليه أن يحضر معهم وان لم يعمل عملهم في السابع في اذا عمل الناس بالضعيف الذي  
 لم يشتهد ضعفه في الاختيار هل يجب على العلماء الانكار عليهم أم لا (الجواب) انه  
 لا يجب وانما يستحب فقط في الثامن في هل يجوز للضرورة العمل والفتوى  
 والحكم بالضعيف أم لا (الجواب) انه يجوز العمل به في نفسه دون الفتوى  
 والحكم في التاسع في هل يجوز للانسان في خاصة نفسه أن يعمل بالضعيف مهما

دعته ضرورة وان أدى ذلك للميل به مراراً وانما يعمل به عند الضرورة يوماً ما  
 لأن الميل به مراراً من تتبع الرخص المنهي عنه. (الجواب) انه انما يعمل به  
 يوماً ما ﴿العاشر﴾ هل يجوز للإنسان أن يعتمد على الكتاب والسنة وعلى  
 مذاهب الصحابة أم لا (الجواب) انه لا يجوز وهذا آخر الكلام على المقدمة  
 ووقت الشروع في الفصول العشرة

## ﴿الفصل الاول﴾

﴿في دليل ان المشهور والراجح متغايران على التحقيق﴾

اعلم انه اختلف في حقيقة المشهور على أقوال ثلاثة ﴿الاول﴾ وهو الصواب انه  
 ما كثر قائله قال الونشريسي في المعيار وعلى هذا القول في تفسير المشهور فلا بد  
 ان يزيد قائله على ثلاثة أي لا يقال في حكمه مشهور الا اذا حكم به أكثر من ثلاثة  
 من العلماء ﴿الثاني﴾ انه ما قوى دليله ﴿الثالث﴾ انه قول ابن القاسم في المدونة  
 وانما قلنا في الاول هو الصواب لان العلامة الهلالي صدر به في شرحه على خطبة  
 المختصر وأيده بأمور ثلاثة أولها ان هذا التفسير هو المناسب للمعنى اللغوي في  
 لفظ المشهور لان الشهرة في اللغة كما يأتي قريباً ظهور الشيء ولا شك ان الحكم  
 الصادر من جماعة أكثر من ثلاثة ظاهر ثانياً ان مذهب الفقهاء والاصوليين  
 أي جمهورهم تقديم الراجح على المشهور عند معارضة ما ولولم نفسر المشهور بما  
 كثر قائله بانفسرناه بما قوى دليله لكان مراد فالراجح فلاتأتي معارضة ما حتى  
 يقال يقدم الراجح عليه ثانياً ان العلماء ذكروا ان أحد القولين قد يكون مشهوراً  
 لكثرة قائله وراجحاً لقوة دليله اه بالمعنى ومثال ذلك استماع آلات اللهو والملمية  
 فانه حرام على المشهور لزيادة من حكم بتحريمه على ثلاثة وكذا هو حرام على الراجح  
 لقوة دليله وهو قوله صلى الله عليه وسلم كافي الصحيح ليكون في أمي اقوام  
 يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازي فلو كان المشهور هو ما قوى دليله لم يتأت  
 في القول الواحد ان يكون مشهوراً وراجحاً باعتبارين مختلفين فهذه الامور

الثلاثة تؤيد تفسير المشهور بما كثر قائله وترد على من فسره بما قوى دليسه وأما  
 من فسره بقول ابن القاسم في المدونة فتفسيره مردود كما قال الهـ لـ لـ في الشرح  
 المذكور فإنه لا معنى لاختصار المشهور فيما ذكر فإنه لا يقوله أحد ثم أجاب عنه بأنه  
 ليس مقصوده هذا القائل أن قول ابن القاسم في المدونة فرد من أفراد المشهور  
 فيكون هذا القائل أشار إلى أن المراد بكثرة القائل في قولهم المشهور ما كثر قائله  
 كثرة القائل حقيقة أو حكما فإن ابن القاسم وإن كان واحدا في الخارج فهو ملازمة  
 الإمام مالك أكثر من عشرين سنة ولم يفارقه حتى توفى ولرواية المدونة عنه أكثر  
 من ثلاثة حكما وهذا الجواب الذي أجاب به الهـ لـ لـ متعين وعليه فلا يبقى في  
 المشهور الأقولان هذا ما يتعلق بالمشهور وأما الراجح ففيه قولان الصواب منهما  
 أنه ما قوى دليله وقيل ما كثر قائله واعلم أن ما جرى في لفظ المشهور من الخلاف  
 يجري في اللفظ الذي بعناه كقولهم الجمهور على كذا وكقولهم مذهب الأكركا  
 وكقولهم المذهب كذا فإن الفقهاء قد يطاقون لفظ المذهب على قول أكثر علماء  
 المذهب لا على قول جميع أهل المذهب بدليل أنهم يأتون بنص ما حكموا عليه بأنه  
 المذهب بذكر مقابله وهذا الاستعمال وهو استعمال لفظ المذهب في أكثرهم  
 من قبيل المجاز المرسل لأنه من استعمال لفظ المذهب الموضوع لجميعهم في أكثرهم  
 فهو كالاستعمال السلك في جزئه الأعظم كما ورد في الحديث الحج عرفة وقد يطاقون  
 لفظ المذهب على المتفق عليه فيكون حقيقة كما أن ما يعني الراجح يجري فيه ما جرى  
 في الراجح من القولين والذي بعناه هو قولهم الأصح كذا أو الأصوب كذا والظاهر  
 كذا والمفتى به كذا أو العمل على كذا ونحو ذلك وما ذكرناه من أن ما كان يفيد  
 معنى التشهير هو كصريحه يفيد الخطاب ونصه عند قول خليل وحيث قلت  
 خلاف الخ وسواء كان اختلافهم بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقولهم المذهب  
 كذا والظاهر أو الراجح أو المفتى به كذا أو العمل على كذا ونحو ذلك اهـ نقله بناني  
 عند قول خليل في الظاهر وهل هو العزم على الوطء الخ وسلمه وهكذا نقله الرهوني  
 ثمة وسلمه فان قلت بعبارة الخطاب هذه تدل على أن الراجح من أفراد المشهور

لكونه جعل أمثلة الراجح من أمثلة المشهور فيكون المشهور أعم من الراجح وهو  
 مخالف لما تقدم عن الهلالي من تبانيهما **ما** قلت **ما** تقدم عنه هو الشائع وما  
 للخطاب نادر وقد يطلق الراجح على ما يشمل المشهور ولكن ذلك نادر أيضا والله أعلم  
 ثم إن مقابل المشهور يسمى بالشاذ فالشاذ هو القول الذي لم يصدر من جماعة  
 كما أن مقابل الراجح يسمى بالضعيف فالضعيف حينئذ هو ما لم يقود إليه بان يكون  
 عارضه ما هو أقوى منه فيكون ضعفه نسبيا أي هو ضعيف بالنسبة لما هو أقوى  
 منه وإن كان له قوة في نفسه أو يكون خالف الاجماع أو القواعد أو النص  
 أو القياس الجلي فيكون ضعيفا في نفسه ويسمى هذا القسم الثاني من الضعيف  
 بضعيف المدرك ثم إن ما ذكرناه من تفسير المشهور والراجح والضعيف والشاذ  
 بما تقدم هو منقول عن الفقهاء وهو مناسب للمعنى اللغوي فيها في القاموس  
 مانصه الشهرة بالضم ظهور الشيء في شئ من أي شهرة وفي المصباح رجحت الشيء  
 بالتحقيق فضائه وقوته **اه** وفي المصباح مانصه والضعف بفتح الضاد في لغة تعميم  
 وبضمها في لغة قریش خلاف القوة والصحة **اه** وفي القاموس شذوذ شذوذ يشذ  
 شذوا شذوذ اندر عن الجمهور **اه** وفي المختار شذ عنه انفراد عن الجمهور **اه** ثم إنه  
 قد يطلق الشاذ على كل من مقابل المشهور والراجح كما أن الضعيف كذلك وهذا آخر  
 ما يتعلق بالفصل الأول

## \*(الفصل الثاني)\*

**\*(في دليل تقديم الراجح على المشهور عند معارضتهما)\***

اعلم أن تقديم الراجح على المشهور عند معارضتهما هو مذهب جمهور الفقهاء  
 والاصوليين كما تقدم ذلك عن الهلالي ومن صرح بذلك عز الدين بن عبد السلام  
 الشافعي في قواعد وتليذه القرافي في اختصاره لقواعد شيخه المذكور واختاره  
 سيدي علي الأجهوري وهو المأخوذ من كلام ابن حبيب وابن العربي وابن عبد  
 البرقان ثم قدموا في قراءة ركعتي الفجر ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة

رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر قل يا أيها  
 الكافرون وقل هو الله أحد لقوته وإن كان شاذاً عند الأقدمين على المشهور من  
 الاختصار على الفاتحة فهما المأخوذ من حديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان يخفف في قراءتهم الضعيف هذا الأخذ كما قاله المتأخرون  
 ووجهه وهذا الضعف بأن تخفيف القراءة لا يدل على ترك السورة فهم ما هو فان  
 قلت بما ذكرته من تقديم الراجح على المشهور مخالف لما في الزرقاني في كلامه على  
 الدلك في غسل الجنابة فإنه يدل على أن المشهور يتقدم على الراجح فكس ما قلتم لأن  
 حاصل كلامه هناك أنه مهمل ما فسرنا المشهور بما كثر قائله الأول لا يعدل عنه ولو  
 ضعف مدركه في ظننا وكان مدركه مقابله قويًا وقد سلم كلامه محشوه توهم  
 وهو في ما قلتم لا مخالفة أصلاً لاختلاف الموضوع لأن موضوع تقديم الراجح  
 على المشهور إذا كان المشهور ضعيف المدرك يقيناً بأن كان كل من تكلم عليه من  
 المتأخرين قال هو وضعيف المدرك كالاقتصار في ركعتي الفجر إلى الفاتحة فإن كل  
 من تكلم عليه من المتأخرين قال دليله ضعيف وموضوع ما ذكره الزرقاني من  
 تقديم المشهور على الراجح هو ما إذا كان ضعف دليل المشهور ظنيًا فقط ومثال ذلك  
 الدلك في غسل الجنابة فإن المشهور فيه أنه واجب لذاته ومقابله أنه واجب لا يصلح  
 الماء للبشرة فيقدم المشهور وإن كنا نظن ضعف مدركه على مقابله وإن تحقق  
 عندنا أن مدركه قوى لانا إذا معناه النظر نقول لم يكثر قائل هذا القول الأول دليل  
 قوى لم نطلع عليه زيادة على الدليل الضعيف الذي اطلعنا عليه فيكون مشهوراً  
 وراجحاً وهذا التوفيق مأخوذ عند التأمل من كلام الزرقاني في الكلام على  
 مسألة الدلك والله أعلم (ثم اعلم) أن من صور تعارض الراجح والمشهور تعارض  
 المشهور وما به العمل ويدل لذلك كلام الهلالي في التمرح المذكور ومحصله أنه  
 إنما قدم ما جرى به العمل على المشهور لأن القول إذا جرى به العمل صار راجحاً  
 فيقدم على المشهور كما يقدم الراجح على المشهور عند معارضتهما اهـ (ثم اعلم) أن  
 ما جرى به العمل لا يقدم على المشهور إلا بشرط ذكرها غير واحد كالهلالى في

الشرح المذكور وكالشيخ بناني في حاشيته على الزرقاني ونصه عند قول خليل فيكم  
 بقول مقلده **يؤتني به** قال الشيخ المسناوي رحمه الله وإذا جرى العمل بمن يقتدى  
 به بخالف المشهور لمصلحة وسبب فالواقع في كلامهم -م أنه يعمل بما جرى به العمل  
 وإن كان مخالفاً للمشهور وهذا ظاهر إذا تحقق استمرار تلك المصلحة وذلك السبب  
 والأقوال واجب الرجوع إلى المشهور وهذا هو الظاهر اه المقصود منه فاشتمل  
 كلامه على خمسة شروط الأول منها ثبوت عمل العلماء بالضعيف من غير شك في  
 ذلك فإذا وقع الشك هل عمل العلماء بمقابل المشهور أو لا فإنه يجب العمل بالمشهور  
 وهو - إذا ما أخذ من قوله وإذا جرى العمل أي ثبت يقيناً الثاني كون العالم الذي  
 أجرى هذا العمل أهلاً لاقتداء فإذا جرى عمل بمقابل المشهور من لا يقتدى به  
 فالواجب علينا اتباع المشهور وهذا الشرط مأخوذ من قوله من يقتدى به  
 الثالث أن يكون ذلك العمل لمصلحة وسبب فإذا انتفت المصلحة والسبب وجب  
 العمل بالمشهور وهذا هو قوله لمصلحة وسبب الرابع والخامس معرفة المكان  
 والزمان لأن العمل قد يكون خاصاً ببعض الأماكن دون بعض وقد يكون عاماً في  
 جميع الأماكن وكذا قد يكون خاصاً في بعض الأزمنة دون بعض وقد يكون عاماً  
 في جميع الأزمنة لأن المصلحة قد تكون في زمن دون زمن وقد تستمر في جميع  
 الأزمنة وهذا الشرطان مأخوذان من قوله إذا تحقق استمرار تلك المصلحة  
 وكالشيخ الرهوتى في باب الفقده فإنه ذكر أن ما به العمل يقدم على المشهور بالشروط  
 الخمسة المذكورة عند الهلالى ونقلها عنه بلفظه وقد نظم هذه الشروط شيخنا  
 العلامة سيدي الحاج محمد جنون رحمه الله تعالى بقوله

والشرط في عملنا بالعمل \* صدوره عن قدوة مؤهل

معرفة الزمان والمكان \* وجوده موجب إلى الأوان

وإلى ما ذكرناه من أن ما جرى به العمل يقدم على المشهور أشار سيدي عبد الرحمن  
 الفاسي في العمل بقوله

وما به العمل دون المشهور \* مقدم في الأخذ غير مـجـور



مثال ما قدم فيه العمل على المشهور وحلف السفهاء بالحرام فان المشهور فيه لزوم  
الثلاث والذي جرى به العمل لزوم طلقة بآئنة قال في العمل

وطلقة بآئنة في التحريم \* وحلف به لعرف الاقليم

فالذي يعمل الانسان به في نفسه ويفتي به ويحكم به على غيره هو ما جرى به العمل  
من الطلقة البائنة وأما ما ذكره الهالائي من انه يلزم فيه الثلاث فبني على ان هذا  
الاقليم لا عرف عندهم في عرف الحرام كما صرح بذلك وفيه نظر فانهم لا يريدون  
به الثلاث بدليل ان من أراد الثلاث زادها من حلف بالحرام ونوى به الثلاث  
لزمته وكذلك الحلف باليمين المشهور ان فيه كفارة الحلف بالله كما قال خ وفي اليمين  
الكفارة الى قوله اطعام الخ والذي جرى به العمل ان فيه طلقة رجعية قال في العمل  
وفي اليمين طلقة رجعية \* اذهي قد حصلت المساهمة

ليكن محمل ذلك ما لم ينو بحلفه باليمين الكفارة فقط والالزمة الكفارة فقط  
ولا طلاق أصلا وكذلك الشجر الذي في المسجد المشهور انه يباع ويصرف في  
مصلحته كما ذكر ذلك العملي في نوازلته والذي جرى به العمل انه للؤذن كما ذكره  
العلامة الرباطي في شرح العمل الفاسي وبحث فيما ذكره صاحب العمل الفاسي  
من انه يكون ان سبق اليه وكذلك تعدد صلاة الجمعة فان المشهور ان ذلك لا يجوز  
واليه أشار خ بقوله والجمعة للعتيق والذي جرى به العمل هو جوازه ولكن  
لا تصلى في الطرق المتصلة بالمسجد وفي الرحاب مع اتصال الصفوف أو مع ضيق  
المسجد أو مع همهم أو مع نفهم في غير المسجد الاخير لانه يؤدي الى ترك الجامع  
في الجمعة اختصارا وذلك حرام كما يؤخذ بذلك من كلام النخعي في تعليل الصورة  
المشار اليها بقول خ لا انتفيا فانه علل ذلك بترك الجامع اختصارا وأما قول خ  
وصحت برحبته الى قوله لا انتفيا فبني على المشهور من اتحاد الجمعة بدليل الذي  
قدم من قوله مبني متحد ويدل على البطلان في غير الجامع الاخير ما ذكره بناني  
في شرحه على خايل عند الكلام على شخص جاء يوم الجمعة وقدمته لا الجامع  
فكان يزاره ورحابه حضضا هل يصلى في محل الحضضا ايماء أو يذهب لمحلة

و يصلي ظهر اقولان فانه قال مامعناه ان محل القولين مالم تمكنه الجمعة في جامع  
 آخر والاوجب الذهاب اليه قولاً واحداً فقد منعه من الصلاة في الرحاب مع  
 وجود آخر لان الصلاة فيها مع تركهم المسجد الاخير ترك للجامع اختياراً وليس  
 منعه من ذلك لاجل الائمة لان الشارع كاشع الصلاة بالركوع والسجود شرعها  
 بالائمة والله أعلم وهذا كله في غير المسجد الاخير اما هو فيجرب فيه التفصيل  
 المذكور عند تحليل لانه صار كالمتحد والله أعلم فتصل ان الصلاة في رحاب أو طرق  
 المسجد الاخير باطلة لكن على المشهور لا اتفاقاً نظر رهوني والله أعلم فان قلت  
 ان عادة عوام الناس في فاس وقاهما الله من كل باس الصلاة في الطرق المتصلة  
 ولو في غير الجامع الاخير لم قلت في سياقي لما ان شاء الله في الفصل الخامس انه  
 لا عبرة بعادة عوام الناس وانما العبرة بعمل العلماء العاملين بالشروط المتقدمة  
 قريباً وسيأتي هناك ان شاء الله الفرق بين المادة والعمل فانظره ثمة والله أعلم

### \*(الفصل الثالث)\*

في دليل كون العمل بالمشهور أو الراجح واجبا كما ان الفتوى والحكم بذلك واجب

أعلم انه قد صرح بوجود ذلك جماعة من العلماء العامين والفقهاء الراسخين  
 (منهم) الامام مالك وابن القاسم وعيسى بن دينار وابن مزين كما نقل ذلك عنهم  
 الوثير بن عيسى في المعيار ونصه بعد كلام وما أحسن ما ذكره ابن مزين عن عيسى بن  
 دينار عن ابن القاسم عن مالك انه قال ليس كل قال رجل قولاً وان كان له فضل  
 يتبع عليه لقوله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه اهـ منه ومعنى  
 كلام مالك المذكور انه ليس كل قول صدر من عالم فاضل يعتبر ويمتد به بل انما  
 يعتبر قول له حظ من النظر وهو المشهور أو الراجح ويرحم الله القائل  
 وليس كل خلاف جاء معتبراً \* الا خلافاً له حظ من النظر

(ومنهم) ابن أبي جرة وشيوخه ونصه وقد كان من اقيانه من الفضلاء الاجلة  
 يقول لا يحل لاحد أن يتدين الا بالمشهور ولا يفتي الا به اهـ نقله عنه شيخ

الشيوخ أبو السعود سيدي عبد القادر الفاسي نوازله (ومنه) القاضي أبو سالم  
 البرناسي في بعض أجوابه ونصه والترجيح بوقا الاكثر في المنقولات الظنية  
 متفق عليه عند كل قائل بالترجيح وهم الكافة الامن لا يؤيبه أي لا يعتد به عملا  
 بما أخرجه الترمذي والنسائي من قوله صلى الله عليه وسلم يد الله مع الجماعة اه  
 نقله عنه في المعيار (ومنه) العلامة الوشرسي فانه قال في المعيار بعد كلام  
 مانعه واما أن يعمل أو يفتي أو يحكم من الاقوال أو الوجوه من غير نظر في الترجيح  
 ولا تقليد للمشهور والصحيح فانه لا يحل ولا يجوز فان فعل فقد اثم بالانزاع وجهل  
 ونقض سبيل الاجماع اه فقله من الاقوال أي الشاذة وقوله أي الوجوه أي  
 الاقوال الضعيفة الوجه والدليل والله أعلم (ومنه) الولي الصالح شيخ الشيوخ أبو  
 البركات سيدي عبد القادر الفاسي نور الله بجاهه قلبنا الفاسي نص على ذلك في  
 جواب له مذكور في نوازله ونص المقصود منه العمل بالمشهور هو الواجب  
 وارتكاب الرخصة يوم ما للضرورة سائغ اه (ومنه) المحقق المتقن الشيخ ابن  
 عرفة فانه قال في مختصره في باب الزكاة مانعه العمل بالراجح واجب لارجح اه  
 كلامه نقله عنه الشيخ جسوس في شرح المختصر وكذا نقله عنه التتائي في كبريه  
 والشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه لشرح الناصر اللقاني على خطبة المختصر  
 والشيخ علي الاجهوري في شرحه والشيخ المسناوي في كتابه الكاشف في  
 الاستدابة في الوظائف ومما يؤم عند العلماء ان من نقل كلاما وسلمه فهو قائل به  
 (ومنه) الولي الصالح سيدي عبد الرحمن الفاسي ذكر ذلك في كتابه المسمى بتحفة  
 الاكابر في مناقب والده الشيخ عبد القادر ونصه باختصار وان اطلع أي المقاد  
 على أربحية أحد القولين أو الاقوال فلا يخلو اما أن تكون في جانب الاشد أي  
 التحريم أو في جانب الاخف أي الاباحة فان كانت في جانب الاشد وجب عليه  
 العمل به لو وجب العمل بالراجح الالعارض معتبر شرعا خلافا لغير الدين وان  
 كانت في جانب الاخف جازله العمل به والاولى ارتكاب الاشد لانه أحوط وأبرأ  
 للخروج من الخلاف اه وقوله لعارض معتبر شرعا العارض المعتبر في التبرع

هو الاضطرار المبيح لعمل الانسان بالضعيف في خاصة نفسه وقوله خلافه ان  
الدين اى لانه يقول بعدم وجوب العمل بالراجح بل عنده يجوز العمل بالضعيف  
اختيارا اذا لم يخالف نصوصا ولا اجماعا ولا قواعد ولا قياسا جليا وقد وجه سيدى عبد  
الرحمن الفاسى في كتابه المذکور الرد على ابن عبد السلام بان كلامه يقتضى  
جواز تتبع الرخص لان العمل بالقول الضعيف اختيارا هو من تتبع الرخص  
وتتبع الرخص حرام وكما عترض عليه سيدى عبد الرحمن المذکور عترض عليه  
صاحب المعيار بمثل ذلك وقول سيدى عبد الرحمن والاولى ارتكاب الاشد الخ  
معناه اذا اباح لنا القول بالراجح شيئا وحرمه علينا القول بالرجوح يستحب لنا ان  
نتبع المرجوح لانه احوط لديننا ويؤيد هذا المعنى الذى اشار اليه ما ذكره  
الشيخ زروق في غير واحد من كتبه من انه ينبغي في مسائل الخلاف الاخذ  
بالمسير ما لم يكن الاحتياط بخلافه فينبغي حينئذ الاخذ بالتشديد اه كلامه  
نقله عنه المسناوى في رسالته المسماة بنصر القبض (ومنه) بعض الاثمة من  
الفاسيين ونصه المقلد بعد اطلاعه على الراجح أو الارجح من قولى امامه أو أقواله  
لا يجوز له تقليد المرجوح لا باعتبار نفسه ولا باعتبار عمل غيره لان العمل بالراجح  
أو الارجح واجب اه نقله عنه فى المعيار ونقل بعضه الزياتى فى نوازه وقوله  
أو الارجح معناه انه يقدم على الراجح لان الراجح ضعيف بالنسبة للارجح كما ان  
الاشهر يقدم على المشهور لان المشهور شاذ بالنسبة للاشهر فقد ذكر العلامة  
الرهونى فى غير ما موضع من حاشيته ان الارجح يقدم على الراجح كما ان الاشهر  
يقدم على المشهور (ومنه) العلامة الشيخ بنانى فانه بعد ان ذكر عن المسناوى ان  
ما جرى به العمل يقدم على المشهور اذا كان العمل من يقتضى به وكان المصلحة  
وسبب قال مانصه وهذا ظاهر اذا تحقق استمرار تلك المصلحة وذلك السبب والا  
فالواجب الرجوع الى المشهور اه المقصود منه (ومنه) الولي الصالح سيدى  
التاودى بن سودة ونصه بعد كلام وتأمله مع ما تقر من ان العمل بالراجح واجب  
لارجح ذكر ذلك على كلام ابن عاصم فى الايمان اللازمة (ومنه) العلامة الصعبدى

فانه قال عند كلام صاحب الرسالة على غسل الذكرك من المذى مانصه والقولان أى  
 فى صحة الصلاة و بطلانها على حد سواء فى اقتضائه على البعض أى فى اقتضائه  
 المكلف على غسل بعض ذكره من المذى كان تاركاً للبعض الآخر عمداً أم لامع  
 نية أم لا فيجوز العمل بكل منهما ما لانه متى كان القولان على حد سواء فانه يجوز  
 العمل بكل منهما وأما اذا كان أحدهما مشهوراً فيجب العمل بالمشهور ولا يجوز  
 العمل بالضعيف ولو فى خاصة نفسه اهـ كلامه وقوله ولو فى خاصة نفسه يعنى فى  
 الاختيار وأما فى الاضطرار فيجوز كما يأتى ان شاء الله فى الفصل الثامن (ومهم)  
 الشيخ الامام أبو عبد الله سيدي محمد عlish ونصه فى مسائل الطلاق من أجوبته  
 بعد كلام اذ يجب العمل بالراجح أو مشهور مذهبنا وان لم نعلم دليله ولا قوته ولا  
 الاتفاق عليه فانه أى ما ذكر من الراجح أو المشهور حجة علينا ما دمنافى بقرينة  
 التقليد قال ونظرنا فى الأدلة والاتفاق والاختلاف فضول اذ وظيفة تناقض  
 التقليد واتباع الراجح أو المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ منه بلفظه فتحصل  
 من كلام هؤلاء الأئمة الاعلام ان العمل بالمشهور أو الراجح واجب فالأقصداء بهم  
 واجب على من قال ربى الله ثم استقام وانتهى هذا الفصل بكلام العلامة  
 ابن السبكي فى جمع الجوامع ليكون كلامه لكلام الأئمة المتقدمين كالطابع  
 ونص المقصود منه بمنزلة ما بشرحه والعمل بالراجح واجب بالنسبة للرجوح  
 فالعمل به ممتنع سواء كان الرجحان قطعياً أو ظاهرياً اهـ منه فى كتاب التعادل  
 والتراجيح فقوله العمل بالراجح يشمل ما اذا كان راجحاً بكثرة الأدلة وقوتها وهو المسمى  
 بالراجح عند الفقهاء كما مر فى الفصل الاول ويشمل ما اذا كان راجحاً بقوة قائله وهو  
 المسمى بالمشهور عند جمهور الفقهاء كما مر أيضاً نقل ذلك الشمول بعض المحققين عن  
 الشيخ التاودى والله أعلم

### \*(الفصل الرابع)\*

فى أدلة حرمة عمل الانسان فى نفسه بالضعيف والشاذ اختياراً دليله مانص عليه

غير واحد من المحققين والائمة المهتدين كالامامة القلشاني فانه بعد ان ذكر  
ما يجوز العمل به من اقوال المجتهدين لا بد ان يكون ارجح من غيره أو مساويا  
لغيره قال مانصه وأما الاخذ بالضعيف وترك القوى فلا أى فلا يجوز بل  
يحرم ثم استدل على حرمة ذلك بكلام ابن محرز في كتاب الاقضية من تبصرته  
فانظره وكلام القلشاني هذا نقله الفقيه أبو عمران موسى بن علي الوزاني في جواب  
له وسلمه وكذا نقله الزياتي في نوازله وأقره وكالامامة العبدوسي فانه قال في اثناء  
جواب له مانصه ولا يجوز الحكم ولا التعبد بالشاذنقله عنه في نوازل الطلاق من  
الميمار وكذا نقله عنه الشيخ الرهوني عند قول خ وقبل دعوى طارية التزويج  
والتعبد هو التقرب بالطاعة لله وكالشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه لشرح  
الناصر اللقاني لخطبة المختصر ونصه فائدة قال الخطاب ولا تجوز الفتوى ولا  
الحكم بغير المشهور ولا بغير الراجح وذكر عن المازري انه بلغ رتبة الاجتهاد وما أفق  
بغير المشهور اه كلام الخطاب قال الزرقاني بعده وكلام الخطاب هـ ذابوهم  
جواز عمل الانسان في نفسه بغير المشهور أو الراجح مع ان العمل به لا يجوز  
وان لم يفت غيره ولا حكم كما يفيد قول التتائي ابن عرفة العمل بالراجح واجب  
لاراجح اه أى كلام التتائي قال الزرقاني بعده فيفيد أى كلام التتائي المنقول  
عن ابن عرفة ان العمل بمقابل المشهور أو الراجح حرام وكالامامة شهاب الدين  
القرافي فانه ذكر في الحالة الثانية من الفرق الثامن والعشرين من قواعد من  
هذا المعنى وهو حرمة العمل في نفسه بالضعيف وحرمة الفتوى به لغيره كلاما  
طويلا يكشف المعنى ويشفي العليل فانظره وكالامام أبي عبد الله المازري فانه  
نص على حرمة العمل والفتوى بالضعيف وأمل في ذلك املاء عريضا لولا الاطالة  
والخروج عن غرض الاختصار لجلبناء قاله في الميمار وكأني اسحق الشاطبي فانه  
ذكر ما معناه لو عمل الانسان بالضعيف في الاختيار والفتوى به لغيره جهل بما  
وضعت له الشريعة من عدم اتباع الهوى يعني وعمل الانسان بالضعيف اختيارا  
والفتوى به اتباع للهوى وكالشيخ جسوس على المختصر فانه صرح بعدم جواز

العمل بالضعيف واستدل عليه بقول ابن عرفة العمل بالراجح واجب لأراجح ووجه  
 الاستدلال به أنه يلزم من كون العمل بالراجح واجبا أنه يحرم العمل بعباله وبه  
 تعلم أن هذا الفصل والذي قبله من لازم لم يستغن باحدهما عن الآخر لزيادة  
 البسط وكاشيخ سيدي عبد الرحمن الوغليسي فإنه نص على أنه لا يجوز العمل  
 والفتوى بالضعيف نقل ذلك عنه الوشيري في المعيار فانظره وكالعلامة ابن أبي  
 حنبل فإنه قال عرض لي أمر مشهور مذهب مالك منعه قال واضطرت إلى فعله  
 فوجدت لأصمغ وابن حبيب جوازه فقلدتهم ما ثم مضيت يوما في طين وحل إلى  
 زيارة أمي فقلت القيقب من رجلي فسقطت على حجر فتألم ذراعي منه تألما شديدا  
 ثم زرت سيدي إبراهيم المصمودي رضي الله عنه يوما فاصدر مني أنين عنده يعني  
 من وجع الذراع قال وكنت أعتقد أني عوقبت بمخالفة المشهور وما أطلعت أحدا  
 على قصتي فقال مالك فقلت يا سيدي ذنوبي فقال لي على الفور أن من يقلد أصمغ  
 وابن حبيب لا ذنوب عليه أه نقله ابن مرزوق ونقله عنه الشيخ سيدي عبد القادر  
 الفاسي في نوازل بواسطة ابن مرزوق والشاهد في قوله واضطرت الخ فهو يدل  
 على أنه لو لم يضطر لما قبل الضعيف الذي هو مذهب أصمغ وابن حبيب وقوله  
 وكنت أعتقد الخ يؤخذ منه أن المستحب للإنسان أن لا يخالف المشهور ولو عند  
 الضرورة ولا سيما أهل الاقتداء والعلم والورع وقد صرح به هذا الاستحباب أبو  
 الفضل العقباني ونصه المسالك إذا قلد في مسألة تنزله أي الجأته الضرورة  
 إليها شاذ مذهب أو شاذ مذهب الشافعي فقد فعل خلاف الأولى نقله العلي عنه  
 في مسائل الخلع والطلاق من نوازل العلامة المسند في كتابه الكاشف في  
 الاستنباط في الوظائف فإنه ذكر أن الخطاب نقل عن الشيخ يوسف بن عمر ما ظاهره  
 يقتضي أن الإنسان يقدم عند الضرورة شاذ مذهب على راجح مذهب غيره ثم  
 اعترض المستأوى على الخطاب بأن الصواب تقديم الراجح الخارج عن المذهب على  
 شاذ المذهب قال لما قدمناه من النصوص الدالة على جواز الانتقال من راجح  
 مذهب إلى راجح مذهب آخر بالشروط المقررة يعني فأحرى الانتقال من

المرجوح الى الراجح فهو واجب قال ولحرمة تقليد الضعيف المذهبي لغير ضرورة  
وقوله بالشروط المقررة ذكر القرافي منها ثلاثة أولها أن لا يجمع بين مذهبين أو  
مذاهب على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق وغير ولي وغير شهود فان  
هذه الصورة لم يقل بها أحد الثاني أن يعتد بقيم يقلده الفضل ببلوغ أخباره  
اليه الثالث عدم تتبع الرخص وذكر المسناوى من الشروط الحاجة وكالعلامة  
الدسوقي فانه قال بعد كلام ولا يجوز للانسان العمل بالضعيف في خاصة نفسه  
بل يقدم العمل بقول الغير عليه لان قول الغير قوى في مذهبه كذا قال الاشياخ  
ومراده بالاشياخ ابن وهب وابن القاسم وأشهب كما هو اصطلاح الفقهاء في تفسير  
الاشياخ صرح بذلك الصعدي عند قول الشيخ خ الى خلاف مذهبي  
ثم نقل الدسوقي كلام الخطاب المنقول عن الشيخ يوسف بن عمرو ما كان ينبغي له  
ذكره لانه مردود كما مر عن المسناوى والشاهد في قوله أولا ولا يجوز للانسان  
أن يعمل بالضعيف الخ لانه اذا كان يقدم راجح مذهب الغير على ضعيف مذهبه  
فاحرى راجح مذهبه على ضعيف مذهبه وكالعلامة الصعدي على الزرقاني على  
العزية اذ قال ان معتمد المذهب انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف في المذهب  
بل يقدم مذهب الغير عليه عند الضرورة وكان عبد الصادق على المرشد المعين فانه  
نص على انه عند الضرورة يجب تقديم الراجح في مذهب آخر على ضعيف مذهبنا  
قال خلافا ليوسف بن عمر الذي قال بعكس ذلك وكالشيخين اني فانه نقل عن المسناوى  
أول باب القضاء عند قول الشيخ خليل فيكم بقول مقلده مانصه ثم فائدة ذكر  
الاقوال مع امتناع الحكم بغير المشهور أمر ان اتساع النظر ومعرفة مدارك  
الاقوال وليعمل بالضعيف في نفسه اذا تحققت ضرورة الى آخر كلامه والشاهد  
في قوله مع امتناع الحكم بغير المشهور وكذا في قوله اذا تحققت ضرورته لان  
مفهومه انه في الاختيار يحرم عليه العمل بالضعيف وكالعلامة الصعدي في  
حواشيه على الطرشي ونصه وكلا لا يجوز الفتوى بغير المشهور أو الراجح لا يجوز الحكم  
والعمل به ذكر ذلك عند قول خليل مبينا لما به الفتوى ونحوه له في حاشية الرسالة



ونصه ولا يجوز العمل بالضعيف ولو في خاصة نفسه اه المقصود منه وقوله ولو في  
خاصة نفسه يعني في الاختيار لا في الضرورة وكالعلامة سيدي محمد عليش فانه قال  
عند قول خ مبين لما به الفتوى فتحرم الفتوى والقضاء والعمل بالشاذ والضعيف  
وكالشيخ الرقاق فانه نص على ذلك كما نقله عنه العلي في نوازله والله أعلم

## ﴿الفصل الخامس﴾

في أدلة حرمة العمل بالضعيف واختيار اعم اعتماده عامة الناس تقليد ذلك  
الضعيف المرة بعد المرة

واعلم انه قد صرح بحرمة ذلك جماعة من العلماء العاملين والائمة المحققين  
منهم الشيخ ابن سراج فانه قال اذا جرت عادة الناس بشئ ولم يكن متفقاً على تحريمه  
فليتركوا وما هم عليه ويفعل في نفسه ما هو الصواب نقله أبو عبد الله المواق  
في غير ما موضع من تاجه واكمله عن شيخه المذكور وسلمه ونقله العلامة  
الرهوني في تأليفه المسمى بالتحصن والمنفعة بمن اعتقد ان السنة بدعة وأقره  
والشاهد في قول ابن سراج ويفعل في نفسه ما هو الصواب فانه صريح في انه  
يحرم عليه أن يتبعهم ولو صار ذلك لهم عادة وقوله ولم يكن متفقاً على تحريمه  
مفهوم انه اذا جرت عادتهم بفعل ما هو متفق على تحريمه لم يتركوا وما هم عليه  
بل ينكروا عليهم كما يأتي في الفصل السابع ان شاء الله وفي المواق أيضاً ما نصه  
وكان سيدي ابن سراج يقول اذا ظهر للانسان خلاف ما يظهر لغيره فيمتنع في  
ذاته ولا يحكم بالناس على مذهبه ثم فيدخل عليهم ثم شغب في أنفسهم وحيرة  
في دينهم اه والشاهد في قوله فيمتنع في ذاته وما صرح به ابن سراج وسلمه  
المواق والرهوني هو مأخوذ من النقل السابقة في الفصل الثالث والرابع لان  
النصوص الدالة على وجوب العمل بالمشهور وهي التي في الفصل الثالث ظاهرها  
انه يجب العمل بالمشهور ولو جرت عادة العوام بمقابلته كما ان النصوص الدالة على  
حرمة العمل بالشاذ وهي التي في الفصل الرابع ظاهرها انه يحرم العمل بالشاذ

ولو جرت عادة العوام به مثلاً قول الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي العمل  
 بالمشهور هو الواجب يدل على انه يجب العمل بالمشهور ولو اعتاد عوام الناس  
 العمل بمقابلته كما ان قول العلامة سيدي عبد الباقي الزرقاني بعد كلام فيفيد ان  
 العمل بمقابلته حرام يدل به مومه على انه يحرم العمل بمقابل المشهور ولو اعتاد  
 الناس العمل بذلك المقابل **فوقان قلت** ما ذكرته في هذا الفصل من ان  
 عادة العوام لا ترجح الضعيف على مقابله مخالف لما ذكره جماعة من العلماء  
 كالهلال في شرح خطبة المختصر فانه ذكر ان العرف أقوى مرجحات الضعيف  
 على المشهور وكالامامة التسولي وكالونشريسي وكالقرافي فانهم ذكروا  
 مثل ما للهلال في **فوقان قلت** لا مخالفة أصلاً لاختلاف الموضوع فان موضوع  
 ما ذكرناه في هذا الفصل من انه لا عبرة بعرف الناس هو التعبدات مطلقاً  
 والمعاملات التي ورد فيها نص من الشارع وموضوع ما ذكره الهلال وغيره  
 من ان العرف هو أقوى مرجحات الضعيف على المشهور هو المعاملات التي  
 لانص فيها للشارع ويدل لما قلناه من اختلاف الموضوع ما صرح به الشيخ  
 الامير ونصه انما يحكم العرف في أمور المعاملات ولا تنسخ له سنة اه نقله  
 الشيخ الطالب ابن الحاج عند قول ابن عاشر مما وراء السكفي الخ وقد صرح  
 بذلك ابن زكري على البخاري في باب من أجرى أمر الامصار على مائة ارفون  
 بينهم الخ ونصه مراده أي البخاري ان العرف يعمل به فيما ليس فيه نص وتنبنى  
 عليه الاحكام الفقهية ويرجع اليه اذا لم يخالف قاعدة شرعية وأقر الشرع  
 عليه اه منه بلفظه وكذا نص على ذلك القسطلاني مقيداً الباب المذكور  
 بقوله فيما لم يأت فيه نص من الشارع وكذا الحافظ ابن حجر في فتح الباري فانه  
 بعد ان ذكر ان الرجوع الى العرف احدى انواع اعداء الخمس التي ينبنى عليها الفقه  
 ذكر أمثلة تدل على ان ذلك فيما لانص للشارع فيه والقواء الاربعة التي  
 ينبنى عليها الفقه أيضاً هي ان اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال والمشقة تجلب  
 التيسير والامور بمقاصدها وكذا العلامة الهلال في فانه بعد ان ذكر ان العرف

هو أقوى مرجحات الضعيف على المشهور قال مانصه وذلك في الاحكام التي  
مستندها العرف فاذا تبدل العرف تبدل الحكم اه المقصود منه ومعلوم ان  
الاحكام المستندة للعرف التي تتبدل بتبدله هي المعاملات التي لانص للشارع  
فيمادون التعبديات وكذا التسولي فانه بعد ان ذكر ان مقابل المشهور يترجح  
يجريان العرف به ذكر ان ذلك الضعيف الذي ترجح بالعرف لا يعمل به الا في ذلك  
البلد التي جرى بها ذلك العرف وفي ذلك الزمان الذي جرى فيه ذلك العرف ومعلوم  
ان هذا لا يكون الا في المعاملات لان التعبديات لا تختلف باختلاف البلدان  
والزمان وكذا الوشريسي في الطرر فانه بعد ان ذكر ان العرف سنة محكوم بها  
وان الضعيف اذا جرى به العرف يقدم على المشهور ذكر ما يدل على ان ذلك في  
المعاملات وكذا شيخ الشيوخ سيدي عبد القادر الفاسي في نوازه فانه قال  
مامعناه ان ما ذكره القرافي وغيره من ان الاحكام تجري على العرف والعادة  
ليس عامافي كل شيء قال وانما هو في مقاصدهم ونيتهم وجرى الفاظهم في أعيانهم  
واحتماسهم على عرفهم ونحو ذلك اه نقله الشريف العلي في نوازه والشيخ  
الرهوني في حاشيته عند قول الشيخ خليل في فصل تنازع الزوجين وفي متاع البيت  
الخ ثم اعلم انه لا تناقض بين ما ذكرناه في هذا الفصل من ان العادة لا ترجح  
الضعيف في التعبديات وبين ما ذكرناه في الفصل الثاني من انه اذا عارض  
المشهور والضعيف الذي جرى به العمل يقدم الضعيف الذي جرى به العمل ولو في  
التعبديات لان العمل الذي تقدم الكلام عليه مبين للعادة التي تسكنا عليها  
هنا وقد صرح بالمباينة بينهما ما العلامة الرباطي في شرحه على العمل فانه ذكر  
مامعناه ان العرف والعادة هو فعل العوام شيئاً المرة بعد المرة والعمل انما يصدر  
من يقتدي به من العلماء وتؤخذ المباينة بينهما من كلام المساوي والهلالي وبناني  
فانهم ذكروا ان العمل لا بد له من شروط ستة منها ان يكون ممن يقتدي به وان  
يكون لمصلحة وان تستمر تلك المصلحة كما تقدم ذلك كله في الفصل الثاني وأما  
العرف فانما هو جرى عادة عوام الناس بشيء فالضرورة طامة بالفرق بين العمل

الذي يكون ممن يقتدى به من الأئمة الاعلام وبين العادة التي تفعلها العوام  
(والحاصل) ان ما ورد فيه نص من الشارع معاملة كان أو تعبدية لا يجوز العدول  
عنه اذا جرى عرف الناس بخلافه وكذا لا يمكن أن يجري عمل ممن يقتدى به من  
العلماء بخلافه لانه اذا حكم حاكم بحكم مخالف للنص الجلي فانه ينقض كما يأتي  
الكلام على ذلك ان شاء الله في الفصل السابع وأما ما لم يرد فيه نص فان كان تعبدية  
فقد تقدم ان العرف لا يعمل به في التعبديات وأما العمل فيعمل به فيها كتعدد  
الجمعة كما مر وان كان مالا نص فيه من قبيل المعاملة أو الايمان فلا يترجى بالعمل  
وبالعرف معاً وقد يكون العرف في المعاملات والايمان سبباً في اجراء العمل  
بخلاف المشهور كما أشار لذلك أبو زيد سيدي عبد الرحمن الفاسي بقوله في العمل  
جرى به الرفع الخلافاً \* عمل فاس يتبع الأعرافاً والله أعلم

### \*(الفصل السادس)\*

في دليل حرمة الحضور على جهة الاختيار مع من يقلد الضعيف  
ويترك الراجح المختار

قد صرح بحرمة الحضور جماعة من العلماء الراشدين منهم العلامة الزرقاني  
فانه ذكر في باب الويلمة ما معناه انه يحرم على المكلف الجلوس في موضع  
وهو يرى من يجلس على الحرير الخالص وقد سلم كلامه محشوه توهم  
ور هو في وكذا يدل على ذلك كلام أبي حامد الغزالي فانه قال ما معناه ان من جلس  
في مجلس يفعله فيه حرام وهو حاضر فكأنه فعله كان ذلك الحرام متفقا عليه  
كشرب الخمر فرفن جالس في مجلس يشرب فيه الخمر وهو حاضر فهو فاسق وان لم  
يشرب وكذا من جالس لابس الحرير فهو فاسق وان لم يلبس وايقيم من موضعه  
أو مختلفا فيه والمشهور بالحرمة كما في مجالسة من يجلس على الحرير اه المقصود  
منه نقله عنه صاحب المدخل بلفظه والشاهد في قوله كما في مجالسة من  
يجلس على الحرير فان الجلوس عليه المشهور حرمة على الرجال وهو جائز عند ابن

المساجسون فن فعله يحرم الحضور معه وكذا يدل على حرمة الحضور كلام الشيخ  
 عبد الكريم في شرح الوغليسية ونصه بعد الكلام على تفريش الحرير بالجلوس  
 الرجال فكل ذلك منكر محظور فن عجز عن تغييره لزمه الخروج ولم يجزله الجلوس  
 لمشاهدة المنكرات وكذا يدل على ذلك كلام العارف الشعري في العهد الحمدي  
 ونصه أخذنا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نقرأ أحدا من  
 الظلمة والمبشرين وغيرهم من المتهورين في دينهم على لبس الحرير والجلوس عليه  
 انظر تمام كلامه والشاهد في قوله والجلوس عليه فان قلت بما ذكرته من  
 حرمة الحضور مع من يجلس على الحرير مخالف لما يفعله علماء وقتنا فانهم  
 يحضرون المجالس الذي يجلس فيه على الحرير بل ربما جلسوا هم عليه قلت  
 الجواب ان الذي يحرم الجلوس عليه أو الحضور مع من يجلس عليه هو المصمت  
 أي الخالص والموجود غالبا في هذه الازمنة انما هو غير الخالص والله أعلم وكذا  
 يدل على ذلك كلامه في كتابه لطائف المنن والاختلاف ونصه ومما أنعم الله تبارك  
 وتعالى به على كراهة سماعي للغناء على الآلة المطربة من حين كنت صبيا عملا  
 بنهي الشارع صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه منه بلفظه فاستماع الآلة  
 حرام على المشهور وقال ابن حزم ومن تبعه بجواز ذلك فهو حرام غير متفق عليه  
 ومع ذلك تنزه هذا العارف بالله عن حضوره في مجلسه وعال ذلك بنهي الشارع  
 عنه وكذا يدل على ذلك كلام القطب الكبير مولانا عبد القادر الجيلاني  
 رضي الله عنه في كتابه الغنية فانه قال بعد ان ذكر ان الاجابة لوليمة العرس  
 مطلوبة مانصه هذا الذي ذكرنا اذا كان خاليا عن المنكر فان حضره منكر  
 كالطبل والزمار والعود لا يجلس هناك لان جميع ذلك محرم اه بلفظه وقال  
 في محل آخر من كتابه المذكور فاما ما ينظم من انشاد الاشعار الى الملاحى فعظور  
 سواء خلا عن السخف أو قارن السخف الا انه اذا قارنه سخف حصل له الخطر  
 لعائنه اه قوله فعظور أي حرام وهو من باب نصر كافي المختار وقوله السخف  
 قال في المختار السخف بوزن القفل رقة العقل وبابه طرب فهو سخي فاه وكذا

يدل على ذلك كلام الشيخ ميارة في كبرىه نقلا عن الجزولي فانه قال مانصه  
وتحريم سماع الملاحى والغناء عام في الرجال والنساء قال واذا حرم سماع الملاحى  
على الانفراد والغناء على الانفراد فاحرى اذا اجتمع ثم قال الشيخ مانصه ومذهب  
مالك ان سماع آله الله وكلها حرام الا الدف في النكاح والكبر على خلاف اه  
منه بافظه وكذا يدل على ذلك كلام العلامة مولانا سليمان في تأليفه في تحريم  
آله الله والذى خرج الرهونى فانه قال مانصه قد ذكر التباهى ان قاضيا حضر  
مجلس بعض الامراء بافريقية ليلة المولد النبوى والقوالون يقولون امداح النبى  
صلى الله عليه وسلم فلما تحركت فى المجلس آله كعود أو غيره قام وخرج فقبه  
من المجلس من العلماء فبعث الساطان من يخدمهم ظنا منه انهم ذهبوا الحاجة  
فقال له القاضى لا ينبغي انتهاك حرمة الاسلام واحضار الحرام بمحضر الاعلام  
فى هذا المحفل ولا يظهر من غير تكبير فجزاه الامير خيرا ولو كان العلماء والامراء  
كلهم أو جلهم مثل هذا النقاضى وهذا الامير لاستقام الدين والدنيا وطاب  
المات والمحيات هيئات أين من ينهى من العلماء وتصفوسر برنه وأين من  
يقبل من الامراء وتحسن سيرته واذا أراد الله بخليفة خيرا جعل له وازعا من نفسه  
ووزير صدق ان نسي ذكره وان ذكر أعانته اه وقوله وازعا أى كافا من باب وضع  
كفى المختار وكذا يدل على ذلك كلام سيدى محمد جوس فانه ذكر ان رجلا كان  
مصاحبا له وللقطب مولاي أحمد الصقلي نفعنا الله بما فقال له يا سيدى مولاي  
أحمد يسمع العود وأنت لا تسمعه واتالم أدر ما أصنع قال لا تسمعه هو حرام عليك  
ومباح له اه نقله فى تأليفه المذكور وقال بعده فيجب على العالم الذى يقتدى  
به أن يكون كراء أى حية وهو مع ولده صغير فيفر منها اليقتدى به ولده فى الفرار  
فسماع الآله المطربة حرام الاعلى من كان صادقا فى حاله مثل ابن وفى الذى نطق  
العود عنده لابن دقيق العبد بلا محركة له اه باختصار وكذا يدل على ذلك  
كلام جلال الدين السيوطى فانه قال فى كتابه الدر المنثور مانصه كتب سيدنا  
عمر بن عبد العزيز الى مؤدب ولده ليكن أول ما يعتقدهون من آدابك بغض

الملاهي التي بدؤها من الشيطان وعاقبتها بسخط الرحمن فانه بلغنى عن الثقات  
 من جملة العلم ان صوت المعازف واستماع الملاهي واللهج بها ينبت النفاق في  
 القلب كما ينبت العشب اه منه بلفظه وما ذكره من ان استماع الملاهي ينبت  
 النفاق في القلب نقله في المدخل عن ابن عيينة وكذا نقله في النصيحة عن ابن  
 المبارك ويؤيده الحديث الذي أخرجه ابن أبي الدنيا في كتابه الموضوع في ذم  
 الملاهي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال الغناء  
 ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وقد ذكر السيوطي هذا الحديث  
 في جامعه وكذا يؤيده حديث البيهقي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع ذكره السيوطي أيضا في  
 جامعه قال المناوي بعده هذا الحديث فياله من صفقة في غاية الخسران حيث  
 باع سماع الخطاب من الرحمن بسماع المعازف والالحان فوفاً قلت في ما ذكرته  
 من حرمة الحضور لاستماع آله الله ومخالف لما رأينا من حضور جماعة من  
 العلماء لاستماعه الحضور هم يدل على إباحتها فقلت في يؤخذ الجواب عن  
 ذلك من كلام العلامة سيدي سليمان في تأليفه المذكور فانه قال ما نصه وأما  
 حضور الفقهاء من العوام في آله الله فلا يدل على الجواز كما ان عدم الحضور  
 لا يدل على المنع ولا يعرف الحق بالرجال بل الرجال يعرفون بالحق فالتفقيه اذا حضر  
 معهم اختاروا ووافقوا استحسنت فعلهم فهو مثلهم بل هو شر منهم وهو باسم  
 الفسق أولى منه باسم الفقه اه منه بلفظه فتحصل ان الحضور مع من يجلس  
 على الحرير أو الحضور لاستماع الآله حرام وحينئذ تسقط الإجابة للولاية وكذلك  
 تسقط بتطرق قوم لمن يأكل أو باختلاط النساء بالرجال فن أجاب حينئذ فقديسي  
 أبا القاسم كان من لم يجب مع توفر الشروط هو عاص له وقد نظم شيخ الشيوخ  
 سيدي التاودي شروط الإجابة بقوله

لمسلم من غير بعد أو وحل \* أو حظاراً أو تطرق قوم من أكل  
 أو قصد الفخر بما به فعل \* أو أكل المدعو ثوماً أو بصل

أو خلط النساء بالرجال \* أو عرف الداعي بسوء الحال  
أو كان امرأة وليست محرما \* أو أمر دايخاف منه مائما  
وان دعاك اثنان قدم أولا \* وان تساوبا فادنى منزلا  
والشيخ القصار

تسع أبي منها أولوا \* أحلام والمهم السنية  
الا بحال ضرورة \* تدعو لها مع حسن نية  
وهي الشهادة والوسا \* طة والحكومة في القضية  
وكذا الامامة والوديد \* عمة والتعرض للوصية  
ثم الاجابة للطعا \* م وللولاية والمهدية  
فسد الزمان وأهله \* الا القليل من البرية

و اعلم ان من جملة الامور المحرمة المانعة من حضور المجلس الذي هي فيه  
الاستور المذهبة بالذهب الخالص أو المفضضة بالفضة الخالصة فانها حرام على  
الرجل والمرأة كائن على ذلك المواق عند قول الشيخ و جاز للمرأة الملبوس مطلقا  
فانه نقل عن ابن يونس ما يقتضى حرمتها وكذلك نص الخطاب على حرمتها عند  
قول خ لا كسر يرفانه نقل عن ابن شاس في الجواهر ما يقتضى حرمتها على  
الرجال والنساء وسيأتى نصهم ما في الخاتمة ان شاء الله فيحرم الحضور في مجلس  
اشتمل على هذه الستور وان لم يستند اليها أحد لان العلة في تحريمها وهي السرف  
موجودة ولو من غير استناد وأما ستور الحرير الخالص فلا يحرم الاستناد  
الرجال اليها قال العارف الفاسي في حاشيته على المختصر عند قول خ في الوايمة  
كفرش حرير وقبذ كر ابن عرفة ان ما كان من ذلك أى من الحرير الخالص  
لمجرد الزينة بحيث لا يستند اليه ولا يجلس عليه ان الاظهر خفته قال ولا يصح كونه  
مانعا من وجوب الاجابة للولا ثم وكذا قال ذلك التتائي وقد كتب الولي الصالح  
سيدى رضوان الى تلميذه العلامة القصار ما نصه الحمد لله وصلى الله على من  
لاني بعده سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فان سيدى طاهر الكبير



مريض وعندهم الحيطى وقد مر بي ما أظن أنه لا ينبغي عليك وأنا محتاج الى عيادته  
ولا أدري هل ذلك يصل الى التحريم أو الكراهة فاكذب لي بما عندك في ذلك  
والسلام عليكم ورحمة الله (فأجاب بما نصه) الحمد لله وعليكم السلام يا سيدي الحبيب  
ان كان الحيطى حريراً أو فيه صور منع والاجاز والسلام على سيدي الحبيب  
من غلامه القصار اه من خط أبي حامد الزرهوني فقوله ان كان حريراً أى خالصاً  
يستند اليه أحد من الرجال وقوله أو فيه صور ضعيف لان الصور لا تحرم الا اذا  
كانت متجسمة لها ظل كما نظم ذلك الشيخ على الاجهوري بقوله

وقتل ذى ظل اذا دام حرموا \* وما لم يدم أيضاً وأصبح خالفاً  
وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة \* فترك له أولى وقيت المخالفاً  
وان يعر عنها فهو يكره ثم ذا \* بغير تائيل الجادات فاعرفا  
فاماتائيل الجاد فائز \* كذا قص عضو من سواء بلا خفاً  
وصواب هذا الشطر الاخير ان يقال فيه \* كقطع رأس من سواء بلا خفاء \*  
لانه ورد على كلامه انه يقتضى ان تصوير حيوان بغير يد مثلاً جائز وليس كذلك نعم  
تصويره بغير رأس جائز كما يفيد هذه الاصلاح المذكور وكذلك نص الخرشي  
والزرقاني في باب الوليمة على ان تعليق الحرير من غير استناد رجل اليه لا يمنع من  
الاجابة للولا ثم وسلم كلامهما كل من حشى عليهم ما والله أعلم

### ﴿الفصل السابع﴾

في أدلة عدم وجوب الانكار على من قلد الضعيف الذي لم يشتد ضعفه في الاختيار

يدل على ذلك ما قاله عياض ونصه لا ينبغي للدعوى بالمعروف والنهي عن المنكر ان  
يحمل الناس على اجتهاده ومذهبه وانما يغير منه ما أجمع على انكاره اه المقصود  
منه وكذا يدل عليه قول ابن سراج اذا جرت عادة الناس بشئ ولم يكن متفقاً  
على تحريمه فليتركوا وما هم عليه الى آخر كلامه المتقدم في الفصل الخامس  
والشاهد في قوله فليتركوا وما هم عليه وكذا يدل على ما ذكره ابن اب

ونص المقصود منه اذا عمل الناس على قول لبعض العلماء فلا ينبغي انكاره وكذا يدل عليه كلام أبي اسحق الشاطبي ونصه الاولى عندى فى كل نازلة يكون لعلما المذهب فيها قولان فيعمل الناس على موافقة أحدهما وان كان مرجوحا فى النظر ان لا يتعرض لهم اه المقصود منه وكذا يدل على ما ذكر كلام عز الدين ونصه من أتى شيئا مخالفا فيه يعتقده تحريمه انكار عليه لانتهاكه الحرمة وان اعتقد تحليله لم ينكر عليه الا ان يكون مدرك المحلل ضعيفا ينقض الحكم بعثله فى الشرع لبطلانه اه نقله عنه القرافي وسلمه وكذا نقله عنه بواسطة القرافي المواق وأقره وكذا نقله الاجهوري والخرشي مثل كلام ابن عبد السلام المتقدم عن الشيخ زروق فى شرح الارشاد وقبله وكذا نحو ما لابن عبد السلام لو اذ الخطاب فى طرده على الرسالة وكذا مثل ذلك للزرقاني فى باب الجهاد فانه قال ما معناه لا ينكر الا الحرام المجمع عليه أو ما ألحق به والمحقق به هو ما كان ضعيف المدرك أى الدليل وضعيف المدرك هو ما ينقض الحكم بعثله وما ينقض الحكم بعثله هو ما خالف القواء دأوالاجماع أو النص أو القياس الجلى فتحصل من كلام هؤلاء العلماء الاعلام ان من فعل ما هو حرام ولم يعتد الاجماع على تحريمه ولا ضعف مدرك محله لا يجب الانكار عليه وان كان مخالفا للجمهور نعم يحرم على الانسان ان يتبعه فى ذلك الفعل كما مر فى الفصل الخامس وكذا يحرم الحضور فى مجلس يفعل فيه ذلك الفعل كما مر فى الفصل السادس وهذا كله فى النهى على جهة الوجوب وأما على جهة الاستحباب فهو مطلوب فى المكروه فالولى فيما هو حرام على المشهور قال الشيخ الرهوني فى كتابه المسمى بالتحصن والمنعة ممن اعتقد ان السنة بدعة الذى يدل عليه كلام المدخل فى غير ما موضع وكلام غيره ان التنبيه أى تنبيه العلماء انعموا على ذلك أى على ان يجنبوا المكروه هو المطلوب قال لان ما كان متفقاً على كراهته اذا سكبت عنه من رآه من العلماء ظن عوام الناس انه مطلوب ومستحب اه هذا كله فى غير المجمع عليه وما فى معناه اما المجمع عليه وما معناه فيجب الانكار اذا توفرت شروطه قولاً واحداً ويدل على ذلك قول عياض

كما مروى عنه وإنما يغير منه ما أجمع على إنكاره وكذا قول ابن سراج فيما مر عنه  
 ولم يكن متفقاً على تحريمه فليتركوا ما هم عليه فإن مفهومه أنه إذا كان متفقاً  
 على تحريمه لا يتركهم على ما هم عليه بل ينكر عليهم أن وجدت شروط الإنكار  
 والالم يحضرمهم وكذا يدل عليه قول ابن لب إذا عمل الناس على قول لبعض  
 العلماء فلا ينبغي إنكاره فإن مفهومه أنه هم إذا عملوا وعملاً لم يصادف قول عالم من  
 العلماء أنه ينكر عليهم وكذا يدل عليه كلام الشاطبي المتقدم فإن مفهومه أن من  
 عمل عملاً لم يوافق قولاً لأنه يتعرض لهم بالإنكار عليهم وكذا يدل على وجوب  
 الإنكار على من فعله لا مدرك محله ضعيف كلام عز الدين المتقدم وكلام  
 القرافي والواق والوجهوري والخرشى والشيخ زروق والخطاب والزرقاني  
 فإن قلت ما ذكرته من وجوب النهي عن المنكر إذا كان مجمعاً على تحريمه أو  
 ضعف مدرك محله مخالف لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم  
 من ضل إذا اهتديتم قلت لا مخالفة أصلاً لأن معنى الآية على ما صححه ابن جزي  
 لا يضركم من ضل بعد أن لم يفد أمركم ونهيكم وهذا المعنى أوضحه الجبل بقوله معنى  
 عليكم أنفسكم أي بعد أن أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر فلم يفد أمركم ونهيكم  
 فبعد ذلك الزموا حال أنفسكم فإن لم تفعلوا ذلك ضركم ضلال من ضل لأن الإقرار  
 على الضلال ضلال وقيل المراد لا يضركم من ضل من أهل الكتاب كما جاء عن  
 مجاهد وابن جبير عن أبي بكر الصديق وزاد أن الآية ليست نازلة في ترك الأمر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر وجاء عنه أيضاً رضى الله عنه أنه قال يوماً على المنبر  
 يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها في غير موضعها ولا تدرون  
 ما هي وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الناس إذا رأوا منكراً فإلم  
 يغيروه عمهم الله بمقاب فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولا تمتروا بقول الله  
 عز وجل يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم فيقول أحدكم على نفسه والله أتأمرن  
 بالمعروف وأبى استعمان الله عليكم شراركم فيسومونكم سوء العذاب ثم أيدعوا  
 خياركم فلا يستجاب لهم اه كلامه رضى الله عنه وفي أبي السعود ما نصه ولا

يتوهم ان في هذه الآية رخصة في ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع  
استطاعتهم ما كيف لا ومن جملة الاهتداء ان ينكر على المنكر حسبما تفي به الطاقة  
قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فاستطاع ان يغيره فليغيره بيده فان لم  
يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه اه كلامه وعنه صلى الله عليه وسلم لم مامن  
قوم عمل فيهم منكروهن فيهم قبيح فلم يغيروه ولم ينكروا الا وحق على الله ان  
يعمهم بالعقوبة جميعا ثم لا يستجاب لهم اه من اجل بل المعنى وبما تقدم تعلم ان  
معنى فعليك بخويصة نفسك المذكور في الحديث انه لا يضرك من ضل بعد ان  
تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر والله أعلم والحديث المشار اليه هو ما رواه  
الحاكم وغيره عن أبي ثعلبة الخشني انه قال سألت عنها أي عن الآية السابقة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا بالمعروف وانها عن المنكر فاذا رأيتم شيئا أي  
نهاية البخل مطاعا أي بطبيعة صاحبه وهوى أي ميل النفس الى القبائح متبعا  
أي يتبعه صاحبه ودنيا مؤثرة أي يؤثرها صاحبها على الآخرة وأعجاب أي سرور  
كل ذي رأى برأيه فعليك بخويصة نفسك وذروا مهم اه والحاصل ان الانسان  
قبل هذا الزمان المذكور في هذا الحديث الشريف مأمور بالامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر المرة بعد المرة الى ان يفعل ذلك المعروف ويترك ذلك المنكر للقدرة على  
ذلك لكثرة أهل الدين وأما في هذا الزمان فانما هو مأمور بالامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر فاذا فعل ذلك فلا يضره من ضل وشروط الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر كما في الزرقاني معرفة كل وان لا يؤدي ذلك الى ما هو أعظم منه  
مفسدة وان يظن الافادة والاولان شرطان للجواز فيحرم عند فقد هما والثالث  
للوجوب فيسقط عند عدم ظن الافادة ويبقى الجواز ان لم يتأذى بدنه أو عرضه  
والا تنفي الجواز أيضا قاله القرافي والظاهر ان هذا القيد يعلم من الثاني وقد  
أشار بعضهم لهذه الشروط بقوله

معرفة المنكر والمعروف \* والظن في افادة الموصوف  
والامر فيه من أشد المنكر \* كقتل نفس في قيام الحجر

فإن قلت يجوز من وقع منه الحضور اسماع الآلة أو الحضور مع من جالس على  
الحري بالخالص المسمى بالمصمت هل يعتقد الحُرمة كما هو المشهور ويستغفر الله  
تعالى أو يقدم من يقول بالإباحة يجوز قلت في ذلك تفصيل فإن كان حضوره  
لضرورة كل خوف على نفسه أو ماله أو عرضه قدم من يقول بالجواز لأن فائدة  
القول الضعيف العمل به عند الضرورة وإن كان حضوره اختياراً اعتقد الحُرمة  
واسـتغفر الله تعالى ولا ينفعه تقليد الضعيف حينئذ فإن اعتقد الإباحة في هذه  
الحالة بعد أن علم أن المشهور الحُرمة فقد عصى الله تعالى مرتين مرة لحضوره  
ومرة لاعتقاد الإباحة وكأنه يحرم عليه اعتقاد الإباحة في هذه الحالة كذلك يحرم  
عليه أن يحضر ذلك وهو جاهل بالحكم للاجتماع على أنه لا يحل لامرئٍ مسلم أن  
يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه والله أعلم

### ﴿الفصل الثامن﴾

في أدلة جواز العمل بالضعيف الذي لم يشته ضعفه للضرورة  
يوماً مادون الفتوى والحكم به

أما دليل جواز العمل بالضعيف للضرورة يوماً مادون فتد نص عليه جماعة من  
المؤخرين كالولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي فإنه قال وارتكاب الرخصة  
يوماً للضرورة سائغ اه المقصود منه ومراعاة الرخصة القول الضعيف  
وقوله يوماً مائة سنة في بعض الاوقات فيفيد أنه عند الضرورة لا يعمل بالضعيف  
في كل وقت والا كان في معنى تتبع الرخص الذي سيأتي الكلام عليه في  
الفصل التاسع وكالعلامة الشيخ بناني ونص المقصود منه فائدة ذكر الاقوال  
مع امتناع الحكم بغير المشهور ليعمل بالضعيف في نفسه إذا تحقق ضروره  
نقل ذلك عن المسنوي وكالعلامة ابن أبي جيميل كما يدل عليه كلامه سابقاً  
في الفصل الرابع ونص المقصود منه عرض لي فعل أمر مشهور مذهب مالك  
منعه قال واضطرت الى فعله فوجدت لا صبيغ وابن حبيب جواز فقلدتهم ما

الى ان قال فقال لي أي سيدي ابراهيم المصمودي مالك فقالت ياسيدي ذنوبي فقال  
 لي علي الفور ان من يقاد أصبغ وابن حبيب لا ذنوب عليه وكالا امام أصبغ فانه قال  
 ينظر الى أمر الناس فلا اضطر واليه مما لا بد لهم منه ولا يجدون العـمل الا به  
 فارجوان لا يكون به بأس اذا علم انه نقله عنه في المعيار ونقله عنه بواسطة  
 المعيار العلامة التسولي وكالسـنوسي والزياتي في نوازلـه فانهم انصاعـوا لي انه يجوز  
 للانسان ان يقاد في خاصة نفسه الضعيف عند الضرورة وأما دأيل حرمة الحكم  
 والفتوى بغير المشهور فقد نص عليه جماعة من العلماء العاملين منهم الشيخ سيدي  
 محمد بناني فانه نقل عن المسـناوي ما نصه ولا يجوز للفتي ان يفتي بغير المشهور لانه  
 لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه ولذلك سدوا الذريعة فقالوا  
 يمنع الفتوى بغير المشهور وخوف ان لا تكون الضرورة محققة لاجل انه لا يعمل  
 بالضعيف اذا تحققت الضرورة يوما ما تأمل والله أعلم انه منه باقظه ومعنى  
 قوله لا لاجل الخ انه لا يصح قياس عمل الانسان في نفسه على الفتوى لغيره  
 لوجود الفرق بينهما وهو تحقق الضرورة في عمل نفسه وعدم تحققها في الفتوى  
 لغيره ومنهم العلامة الرهوني فانه قال في باب الفقـد من حاشيته على الزرقاني  
 ما نصه وقد نص غير واحد على انه لا يجوز الفتوى ولا الحكم بالرجوح بالاجماع  
 حكاه القرافي في غير ما موضع ونص الامام ابن عرفة والشيخ السنوسي والعلامة  
 العقباني وغيرهم على انه لا يعتـبر في أحكام قضاة وقتهم الا ما وافق المشهور  
 ومذهب المدونة فكيف بقضاة وقتنا اهـ منه باقظه ومنهم العلامة المازري  
 فانه قال اثناء جواب له مذکور في آخر نوازل الهبات والصدقات والعـتق من المعيار  
 ما نصه ولست احمل الناس على غير الماروف والمشهور من مذهب مالك وأصحابه  
 لان الورع قل بل كاد يعدم والتحفظ على الديانات كذلك وكثرت الشهوات وكثر  
 من يدعي العلم ويثـجـس على الفتوى ولو فتح لهم باب مخالفة المذهب لاتسع الخرق  
 على الراقع وهتكوا حجاب هيئة المذهب وهذا من المفسـد التي لا خفاء فيها نقله  
 المسناوي في تأليفه في الاستنباط ومنهم العلامة أبوزيد سيدي عبد الرحمن الفاسي

فانه ذكر في تحفة الاكابر أن كل من استمر على تقليد قول غير محقق أو رجع بغير  
معنى معتبر فقد خلع الرتبة واستند الى غير شرع وانه زاد الامر في هذه الازمنة  
الزمنة على قدر الكفاية حتى صار الخلف في المسائل معدودا في حجج الاباحة  
والاعتماد في جواز الفـعل على كونه مختلفا فيه بين أهل العلم وذكرا ان التصميم  
على اتباع العوائد وان فسدت أو كانت مخالفة للحق وهو اتباع ما كان عليه الآباء  
والاشياخ وأشبه ذلك هو التقليد المذموم ثم قال **يقول** قلت **ي** الاختلاف رحمة  
للتوسيع في الأقوال والوقوف مع المشهور أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل  
النظر والذي عليه أكثر المسلمين تحجير على رأي واحد وميل بالناس الى الحرج  
وما جعل عليكم في الدين من حرج **يقول** قال أبو اسحق الشاطبي هذا خطأ كله  
وجهل بما وضعت له الشريعة فان عامة الأقوال الجارية في مسائل الفقه  
اغتنبوا بين النفي والاثبات والهوى لا يعدوها فاذا عرض العامى نازلته على المفتي  
فهو قائل له أخرجني من هوى ودانى على اتباع الحق فلا يمكن والحال هذه ان  
يقول له في مسألة قولان فاختر اشبهونك أيهما شئت فان معنى هذا تحكيم  
الهوى دون الشرع ولا ينبغي من هذا ان يقول ما قلت الا بقول عالم لانه حيلة من  
حيلة الخيل التي نصبها النفس وقاية عن القيل والقال وشبكة لنيل الاغراض  
الدنيوية وتبسيط للمستفتى العامى على تحكيم الهوى بعد ان طلب منه اخراجه  
عن هواه ورعى في عمارة وجهل بالشريعة وغش في النصيحة اه ثم قال وقال  
مالك ليس الخلف كما قال ناس فيه توسعة قال ابن الصلاح لا توسعة فيه بمعنى انه  
يتخير بين أقوالهم من غير توقف على ظهور الراجح وفيه توسعة بمعنى ان اختلافهم  
يدل على ان الاجتهاد مجالا فيما بين أقوالهم وان ذلك ليس مما يقطع بقول متعين  
لا مجال للاجتهاد في خلافه اه كلام تحفة الاكابر وما ذكره من السؤال  
والجواب وكلام ابن الصلاح كله أصله من جواب لبعض الأئمة الفاسيين نقله  
في المعيار ونقله أيضا الزناقي في نوازله فقوله أي أبي زيد أو رجع بغير معنى معتبر  
المعنى الغير المعتمد شرعا في الترجيح هو ترجيح أحد القولين على الآخر بالصحة

أو المجاورة أو الأمانة أو قضاء الحاجة قال أبو اسحق الشاطبي رحمه الله تعالى لا يصلح للحاكم ولا المفتي أن يرجح في حكمه أو فتواه أحد القولين بالصحة أو الأمانة أو قضاء الحاجة قال وإنما الترجيح بالوجوه المعتبرة شرعاً وهذه متفق عليه بين العلماء اه كلام الشاطبي والوجوه المعتبرة شرعاً في الترجيح هي الترجيح بالأولية أو الأورعية أو كثرة الأدلة إلى غير ذلك مما ذكره ابن السبكي في كتاب التعادل والترجيح ومثل ما ذكره الشاطبي ذكره العلامة القرافي ونصه لا ينبغي إذا كان في المسئلة قولان أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف أن يفتي العامة بالتشديد والخواص من ولاية الأمور بالتخفيف وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين وذلك دليل على فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه وعلى عمارته بالمعجب وحب الرياسة والتقرب للخلق دون الخلق فنعوذ بالله من صفات الغافلين قال والحاكم كالمفتي في هذا اه كلام القرافي ومثل ما للشاطبي والقرافي للبايجي ونصه أن كون العالم يفتي للعامة بالقول المشدد وللخاصة بالقول الخفيف لا يجوز بإجماع المسلمين اه وقوله أي أبي زيد الاختلاف رحمة أشار به إلى قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أممي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذاباً أو قال صلى الله عليه وسلم هلاكاً والمراد بالامة في هذا الحديث الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين كما يؤخذ ذلك من كلام ابن الصلاح وغيره ومعنى كون اختلافهم رحمة أنه لا يجوز للمجتهد أن يتبع واحداً معيناً منهم من غير ترجيح قوله بالاجتهاد وقوله أي ابن الصلاح يدل على أن الاجتهاد مجالاً بين أقوالهم يفيد أنه ليس للمجتهد إذا كان تابعياً مثلاً أن يحدث قولاً زائداً على أقوال الصحابة وإنما ترجيح أحد أقوالهم على مقابله وقد صرح بهذا المعنى العلامة الصميدى ونصه وإذا اختلفت الصحابة في مسألة على قولين جاز لواحد من الصحابة أن يحدث قولاً ثالثاً فإذا انقضض عصر الصحابة بحيث لم يبق منهم أحد فليس للتابعين أحداث قول ثالث وإنما لهم ترجيح قول من أقوال الصحابة وكذلك إذا اختلف التابعون على قولين جاز للتابعين أحداث قول ثالث دون تابع التابعين وهكذا الماسي



الخروج عن المجتهدين من خرق الاجماع وخرقه حرام اه المقصود منه وكذا صرح  
بذلك ابن السبكي في كتاب الاجماع ونصه مع شرحه فعلم تحريم احداث قول ثالث  
في مسئلة اختلف فيها اهل عصر على قولين اه وكذا صرح بذلك العلامة  
الرھوني في باب الفقد عند قول خ فيوجل أربع سنين حيث قال وفي ابن يونس  
مانصه قال عبد الوهاب وانما قلنا ان الامام يكشف عن خبره ان رفعت زوجته  
ذلك اليه ثم يضرب له اجل أربع سنين ليزيل الضرر عنها ولا يجوز له ضرب الاجل  
قبل السؤال والبحث لجواز ان يكون حيا وانما ضرب له اجل أربع سنين لاجماع  
الصحابه على ذلك ثم قال وقال أبو عمران أحسن ما يعتمد عليه في تصحيح أربع سنين  
للمفقود ان يقال ان عمرو وعثمان وغيرهما من جميع من ذهب الى ابانة المرأة من عصمته  
مع تجوز حياته اتفقوا على توقيف أربع سنين والمخالفون لهم قالوا لا تسكن أبدا  
حتى يتيقن وفاته فاذا كان للساف قولان لم يجز احداث الثالث بعد انقراضهم  
وانما يجوز ان بعدهم التمسك بما رأوه أصوب من ذلك اه منه بلفظه اه كذا لم  
رهوني ثم نقل بعينه عن المقدمات مانص المقصود منه ووجب الاقتصار عليها أي  
على الاربع سنين لان الزيادة عليها والنقصان عنها خرق للاجماع لان الامة في  
المفقود على قولين أحدهما ان زوجته لا تترقح حتى يعلم موته أو يأتي عليه من  
الزمان ما لا يحيا الى مثله الثاني انها يباح لها التزويج اذا اعتدت بعد تربص أربعة  
أعوام فلا يجوز احداث قول ثالث اه منه بلفظه وكان العالم الذي اختلف فيه  
رحمة هو المجتهد كذلك العالم المذكور في قول الأئمة من قلده العالم في الله سالما هو  
المجتهد أيضا خلافا للعوام فانهم ان حلفوا بالثلاث في كلمة واحدة مثلا ليس سائلون  
من يفتي لهم بما يوافق هو اه وهم عالمون انهم ان سألوا من يراقب الله تعالى  
أفتي لهم بالثلاث فيحجبون لانفسهم بانهم قلدها عالمون قلده كان سالما وقد  
علمت ان هذا الاحتجاج باطل كما ان فتوى من أفتى لهم بذلك باطلة وهو جاهل فقد  
نقل في المعيار أن الشيخ أبا الحسن الصغير سئل عن طلق زوجته ثلاثا في كلمة على  
ان أسقطت كالتها فراجعها بالغرب ثم مرض فمات فأجاب بان الاجماع على منع

ما فعله ولا عبرة بالخلاف الشاذ الذي فيه ويحذف فعله ان كان لا يجهل الحكم فلما  
 ماتت فأتى الحد ولا ميراث لها ولا يلحق به الولد اه وهو في الدر النثير أيضا وقال  
 المازري ان مذهب المتقدمين وجرى عليه فتاوى المتأخرين والعمل عليه  
 الثلاث لحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال له حين قال له ابن عمر  
 يا رسول الله أرايت لو طلقته ثلاثا ان الثلاث تقع مع معصية الله تعالى وفي  
 التبصرة الفرحونية قال ابن القاسم فالذي يطابق امرأته البتة فيرفع أمره الى  
 من لا يرى البتة فجعلها واحدة فيتروجه قبل أن تنكح زوجها غيره يفرق بينهما  
 وبينها وليس هـذا من الاختلاف الذي يقرأ احكم به اه وقدمه مثل ابن رشد  
 عن برد المطلق ثلاثا في كلمة واحدة ويتحيل في جعلها طائفة واحدة فأجاب  
 الكتاب برد المطلق والمفتي بذلك جاهل قليل المعرفة والعلم ضعيف الدين فعل  
 ما لا يسوغ له باجماع العلماء اذ ليس من أهل الاجتهاد فيخالف به فقهاء الامصار  
 مالكا والشافعي وأحمد وأبا حنيفة وأصحابهم رضي الله عنهم وفرضه تقليد علماء  
 وقته ولا تصح مخالفتهم برأيه والواجب نهيه فان لم ينه أدب وكانت جرحه تسقط  
 امامته وشهادته اه نقله أبو حفص الفاسي وقال الفقيه أبو الفضل راشد في  
 رجل يفتي العامة برجعة المطلق ثلاثا في كلمة واحدة ان تلك الفتوى جرحه وانها  
 أعظم من احدي الكبار المجمع عليها لان الخلاف الشاذ لا يعد دخلا فاولان  
 خلاف الواحد والاثنين من أهل العصر لا يعد دخلا فاولا حجة في فتواه لمن قلده  
 غير ان شبهة تدفع عنه الحد خاصة وتوجب العقوبة على المفتي اه وقوله تدفع  
 عنه الحد يريد به اذا كان جاهلا أما اذا كان عالما فبحمد كما تقدم ذلك عن أبي  
 الحسن واماماروى ان أبا الصهباء قال لابن عباس ألم تعلم ان الثلاث كانت على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ترد الى واحدة قال  
 نعم فقال الباسجي معني هـذا الحديث انهم كانوا يوقعون طليقة واحدة بدل انفاذ  
 الناس اليوم ثلاث تطليقات ويدل على صحة هذا التأويل ان ابن عباس كان يفتي  
 بالثلاث الى ان مات ففي القسطلاني ما نصه عنه دأب داود بسند صحيح من طريق

ابن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلاق امرأته ثلاثا فاستسكت  
 حتى ظننت انه رادها اليه ثم قال ينطلق أحدكم فيركب الاحموقة ثم يقول يا ابن  
 عباس يا ابن عباس ان الله تعالى يقول ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان لم يتق الله  
 فلم يجعل لك مخرجا عصيت ربك وبانت امرأتك اه واماماروى عن عكرمة ان  
 ركانة ابن يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال ابن عباس انما ذلك واحد  
 فارتجمها ان شئت فقال الطحاوي هذا حديث منكروا لله أعلم وقال سيدي عبد  
 الباقي الزرقاني عند قول خ في فصل طلاق التفويض ولو علقها بعقوبة شهرا  
 فقدم ولم تعلم وتزوجت فكأوليين مانصه كما قالوا فبين طلق زوجته ثلاثا وتزوجها  
 قبل زوج ودخل بها فانه يحد ولم يعذر وبالعقد الفاسد قاله الشارح اه منه  
 بلفظه والشاهد في قوله ثلاثا فانه شامل لما اذا كانت دفعة واحدة وكلامه هذا  
 سلمه محشوه بنافي والتاودي والرهوني والله أعلم وقال في الرسالة وطلاق الثلاث في  
 كلمة واحدة بدعة ويلزم ان وقع قال الغلشاني هذا مما لا يعلم فيه خلاف عند  
 جمهور العلماء وقال ابن ناجي هو المعروف من المذهب وقال ابن العربي ما ذهبت  
 ديكا قط بيدي ولو وجدته من يرد المطلقة ثلاثا لذبحت بيدي وقال المازري  
 نصرهم ابن مغيث لا أعانته الله وقال جسوس لزوم الثلاث للعالم بذلك متفق  
 عليه ونقل ابن عبد البر الاجماع على لزوم الثلاث وابن مغيث قاس ما قاله على قول  
 مالك ان من رمى بسبع حصيات في مرة واحدة يبنى على واحدة وقد عاب العلماء  
 عليه هذا القياس اه وقال الشيخ التاودي بن مسودة نفعنا الله به ولا خلاف في  
 ذلك أي في لزوم الثلاث اذا وقعها في مرات وكذلك في مرة وحكي عليه أبو عمر  
 الاجماع وحكي التمساني ان عندنا قولنا انما يلزمه واحدة ولا عبرة به وذكر ابن  
 عربي في فتوحاته انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فسأله عن المطلقة ثلاثا  
 باللفظ الواحد في المجلس الواحد فقال صلى الله عليه وسلم هي ثلاث لا تحل حتى  
 تنكح زوجا غيره قال فقلت له لعل قومنا من أهل العلم يجعلون ذلك طليقة واحدة  
 فقال صلى الله عليه وسلم أولئك حكموا بما وصل اليهم فقلت له ما أريد الا ما تحكم به

أنت وما لو وقع منك ما كنت تصنع فقال هي ثلاث لا تحل حتى تنكح زوجا غيره  
 اه زاد الشيخ التاودي بعده وقد تقرّر أن العمل بالراجح واجب لا راجح اه  
 فالواجب على أهل العلم أن لا يفتوا الا عن علم وأن لا يفتوا الا بالمشهور أو الراجح  
 ومن الراجح ما جرى به العمل كما مر ويجب عليهم أيضا ان يزجروا من حلف بالطلاق  
 وينذروا له كذا لم المصطفى صلى الله عليه وسلم وكلام العلماء الدال على الزجر  
 كقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعناق فانهم ما عن أيمان الفساق  
 وكقول سيدي العربي الفاسي وقد اتفق العلماء على التسفيه بالحلف بالطلاق  
 والعناق ونصوا على تأديب الخالفين ما وكما يجب عليهم ما ذكر يحرم عليهم الفتوى  
 بالضعيف ولو ادعى المفتي له ان الضرورة ألباته لاننا لم نتحقق ضرورته كأن تحققها  
 من نفسنا أو كون الانسان قد يطلع على ضرورة غيره بسبب صحبة أو مجاورة  
 نادر لم يلتفت العلماء اليه نعم اذا سمع العامي من العالم تقرير قول ضعيف في  
 مجلس الدرس مثلا جازله العمل به لضرورة نفسه واما اذا أراد العالم أن يكتب  
 لعمامتي أقوال العلماء مشهورها ووضعيها فان ذلك حرام عليه لان الواجب ان  
 لا يخبره الا بالمشهور كما صرح بذلك سيدي عبد الرحمن الفاسي في تحفة الكابر  
 ومن العوام من يكذب على العلماء فينسب لهم ما لم يقولوه وهو منكر عظيم قال  
 عليه الصلاة والسلام من كذب على عالم فكأنما كذب على الرسول ومن كذب  
 على الرسول فكأنما كذب على الله ومن كذب على الله فليتبوأ مقعده من النار  
 \* واعلم انه يجب على الخليفة أن يرد الفتوى الى من هو أهل لها كما انه يجب عليه  
 أن يمنع منها من ليس أهلا لها قال العلامة سيدي محمد بن عبد السلام بناني نقلا  
 عن ابن خلدون مانصه للخليفة أي يجب على الخليفة تصفح أهل العلم والتدريس  
 ورد الفتوى الى من هو أهل لها واعانتة على ذلك ومنع من ليس أهلا لها وزجره  
 لانهم امن مصالح المسلمين في اديانهم اه المقصود منه وفي نوازل المعيار في كلامه  
 على الذين يفتون بغير علم مانصه فان فتنة هؤلاء في الامة أشد ضررا من الخوف  
 والجوع ونهب الاموال والنفوس وذلك ان من هلك من هنالك أي بالجوع

والقتل قالى رحمة الله وكريم عفوه ومن هلك دينه قالى لعنة الله وعظيم سخطه  
 أعادنا الله والمسلمين اه وفي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال ان شر  
 الناس عند الله يوم القيامة عبد اذهب آخرته بدنياه غيره أى ومن أفنى غيره بدون  
 علم أو بشاذفه وكن اذهب آخرته بدنياه غيره واخرج ابن عساكر ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من أفنى بغير علم لعنته ملائكة السموات والارض وروى  
 المحاسبى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عالم الا ويستل عن ثلاثة أشياء  
 عما أفنى به هل كان عن علم أو عن جهل وهل قصد بذلك وجه الله العظيم أو غيره  
 وهل أراد وصول الفائدة والنصيحة أو الكبر والاستعلاء اه ويرحم الله القائل

كم عالم ليست له سلامه \* لكونه يخاف من ملامه  
 يخاف من مقالة الانسان \* ولم يخف من غضب الرحمن  
 كم جاهل يظن به العوام \* انه بجر العـ لم لا يرام  
 فيستألفونه ويفتى الهالك \* من غير حكم الله عند ذلك  
 لانه ان ترك الجوابا \* نقص في قلوبهم وخابا  
 كم فاجرمية دمع سحر \* يكون عندهم من الابرار اه والله أعلم

### \*(الفصل التاسع)\*

في دليل كون الضعيف الذى لم يشتد ضعفه انما يعمل به  
 للضرورة يوما ما لا فى كل ضرورة

يدل على ذلك كلام شيخ الشيوخ سيدى عبد القادر القاسمى فى جوابه  
 مذكور فى نوارله ونص المقصود منه وار تكاب الرخصة يوما ما للضرورة سائغ  
 اه والشاهد فى قوله يوما ما فانه يفيد ان ارتكاب الرخصة الذى هو العمل  
 بالضعيف انما يسوغ ويجوز للضرورة يوما ما ولا يجوز ذلك فى كل ضرورة لانه  
 يؤدى الى تتبع الرخص المنهى عنه وكذا يدل على ما ذكر كلام الشيخ المستاوى  
 فانه قال بعد ان تكلم على انه يجوز للانسان أن يعمل بالضعيف فى نفسه للضرورة

مانعه اذا تحققت الضرورة يوما ما اه نقله الشيخ بناني أول باب انقضاء عند  
 قول خ فحكم بقول مقدمه واعلم ان تتبع الرخص له صور منها أن يتبع الانسان  
 الاقوال الضعيفة المدرك وهي المخالفة للنص أو القواعد أو الاجماع أو القياس  
 الجلي كانت هذه الاقوال الضعيفة في مذهبه أو خارجة عن مذهبه فهذه يحرم  
 اتباعها اجماعا باتفاق ابن عبد السلام وغيره ومنها أن تكون تلك الرخص لم يقل  
 مجمعوها مجتمعة واحدة وهي الصورة التي فرضها القرافي والبرزلي والمازري  
 والسيوطي والقاضي اسمعيل المالكي ونصه دخلت على المعتضد مرة فدفع  
 الي كتابا فنظرت فيه فاذا هو قد جمع له فيه الرخص من زلات العلماء أي الاقوال  
 الضعيفة من أقوال العلماء فقلت مصنف هذا زنديق أي عصي الله تعالى به هذا  
 التأليف كصبيان الزنديق فقال لي الامير اختلق هو أي أكذب هو نسب  
 للعلماء ما لم يقولوه فقلت لا ولكن من أباح المسكر أي الذي ليس بخمر لم يبح المتعة  
 أي النكاح الى أجل ومن أباح المتعة لم يبح الغناء أي الا لحان بالآلة المطربة  
 وما من عالم الا وله زلة أي قول ضعيف في مسألة ومن أخذ بكل زلل العلماء  
 ذهب دينه أي ذهب كمال دينه فأمر الامير بالكتاب فأحرق اه فليس لنا مجتهد  
 واحد أباح المتعة والمسكر والغناء جيمافلا يحل فعلها كلها ولو مع الاضطرار لانه  
 لم يقل بذلك أحد بل يحرم فعلها اجماعا باتفاق ابن عبد السلام وغيره ولو لم تكن  
 فيه المخالفة للنص وما ذكره وهذا الاجماع المذكور في الصورة الاولى ذكره  
 ابن خزم وابن عبد البراكن المعول عليه هو ابن خزم لان ابن عبد البر قد حذر  
 العلماء من اجماعاته كما حذروا من اتفاقات ابن رشد ومن خلافات الشيخ ومن  
 أحاديث عبد الوهاب ذكر ذلك زروق والخطاب وبناني في باب الجهاد وأما في  
 الصورة الثانية فكما ذكره ابن خزم وابن عبد البر ذكره القرافي والبرزلي  
 والمازري والسيوطي والقاضي اسمعيل ومن صور تتبع الرخص المسمى عنده  
 أن يقلد الانسان الاسهل من كل مذهب فيقلد تارة مالك وتارة الشافعي وهذه  
 الصورة الاصح حرمتها خلافا لابن أبي هريرة وعز الدين بن عبد السلام وقد تكلم

على هذه الصورة ابن السبكي في جمع الجوامع ونصه ممزوجا بشرحه والاصح انه  
 يمنع تتبع الرخص في المذاهب بان يأخذ من كل منها ما هو الاهون فيما يقع من  
 المسائل الى أن قال المحلى وعن ابن أبي هريرة ان من تتبع رخص المذاهب لا يفسق  
 بذلك اه ومن صور تتبع الرخص المنهي عنه أن يتبع الانسان القول الضعيف  
 في كل وقت اضطر اليه فان ذلك حرام كما أخذ من كلام سيدي عبد القادر الفاسي  
 والمسناوي وبناني كما مر في أول هذا الفصل وهذه الصورة خالف فيها عز الدين  
 ابن عبد السلام أيضا وبقيت صورة خامسة من تتبع الرخص ليست منها عنهما  
 كما نص على ذلك القرافي وهي اتباع الانسان الامور الهينة في مذهبه وان كان  
 فيها تشديد في مذهب غيره كاتباعنا معشر المالكية الامام مالك في الارواح  
 فانه رخص فيها كما قال في التحفة \* وخصوصا في الزيل للضرورة \* الخ  
 مع اتباعنا له في المياه فانه أجاز التطهير في الماء الذي حلقته نجاسة ولم تغير موع  
 اتباعنا له في ترك الافاظ في العقود كسراء الاخرس بالاشارة فان اتباع جميع  
 هذه الامور الهينة جائز والله تعالى أعلم

### \*(الفصل العاشر)\*

في الدليل على انه لا يجوز للمقلد الاعتماد على الكتاب والسنة  
 وعلى مذاهب الصحابة وفي ذكر الملة في ذلك

امادليل الاول فاذا ذكره غير واحد من العلماء ان المقلد لا يعمل بالآية  
 ولا بالحديث اذا لم يأخذ بذلك امامه لان امامه لم يترك الاخذ به الا لنسخ  
 أو معارض ومن صرح بذلك الشيخ الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن  
 ذلك في مسائل الطلاق من أجوبة ولفظه ونظرنا في الأدلة والاتفاق  
 والاختلاف فصول اذ وظيفتنا محض التقليد واتباع الراجح والمشهور والله سبحانه  
 وتعالى أعلم اه والشاهد في قوله ونظرنا في الأدلة فصول ومن صرح به أيضا  
 سفيان بن عيينة فانه قال مانعه الحديث مضلة الا للفقهاء أي أخذ المقلد بالحديث

من غير معرفة النسخ والمنسوخ ضلال وانما يأخذ بالحديث الفقهاء المجتهدون  
ثم ان محل امتناع المقلد من العمل بالدلالة اذا أراد أن يثبت حكما قال ابن مرزوق  
أى فى كتابه المسمى بتقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ فى كنف الروم  
القياس الممتنع على المقلد هو الذى يثبت به حكما فى واقعة بالقياس على أصل ثابت  
بالكتاب والسنة والاجماع فان هذا لا يكون الا للمجتهد المطلق أى الذى لا يتقيد  
بذهب وأما القياس الذى يستعمل فى تخرج جزمية من نص كلية أو الحاق مسألة  
بنظيرتها مما ص عليه المجتهد بعد اطلاع المقلد على مأخذ امامه فيها أو استعماله فى  
تخرج قول من أقوال الامام فى مسألة بقياس على قوله فى مسألة أخرى تماثلها  
ولم يختلف فيها قوله بعد اطلاعه على المدارك فلا يمتنع على المقلد اه نقله عنه  
ابن زكري على البخارى فى باب ما جاء فى اجتهاد القضاة وكذا نقله عنه ميارة فى  
كبيره ونقل مثله عن ابن عاشر وعن صاحب المعيار ذكر ذلك كله فى كتاب  
الطهارة وأصل ذلك لابن عبد السلام فى شرح ابن الحاجب مثال الآية  
المنسوخة حكما لتلاوة قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية  
لأزواجهم مما عالى الحول فانها منسوخة بقوله تعالى والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا التأخر الثانية فى النزول  
وان كانت متقدمة فى التلاوة ورسم المصحف ومدار صحة كونه ناسخة على  
تأخرها فى النزول لافى التلاوة وبيان هذا النسخ أن الآية الاولى دالة على أن  
المتوفى عنها ترخص أى تعتد حولا كاملا فنسختها الثانية ودلت على انها تعتد  
أربعة أشهر وعشرا وقال أبو السعود ولعل الحكمة فى تقدير العدة بهذا المقدار  
أن الجنين اذا كان ذكرا يتحرك غالباً الثلاثة أشهر وان كان أنثى يتحرك لأربعة  
فأعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه عشرة استظهارا اذ ربما تضعف الحركة فى  
المبداى فلا يحس بها اه والحكمة فى بقاء التلاوة وانتساخ الحكم التنبيه على  
أن الله خفف علينا والتذكير بعمته ذكر معناه البنائى على المحلى ومثال الآية  
المعارضة بما هو أقوى منها هذه الآية الناسخة فانها لا يعمل بها فى الحامل لانها



وان كانت تشمل الحامل بظاهرها لكن عارضها بالنسبة للحامل ما هو أقوى  
منها بصراحته وهو قوله تعالى في صورة الطلاق وأولات الأجنال أجعلن أن  
يضعن جنهن فهن من قبيل العام الذي دخله التخصيص ومثال السنة المنسوخة  
بالسنة حديث الوضوء مما مسته النار فانه منسوخ بما تأخر من فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو انه أكل اللحم ولم يتوضأ كما في البخاري وأما حديث اغما الماء  
من الماء فليس بمنسوخ بما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم قال اذا جالس  
بين شعبها الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل زاد مسلم في رواية وان لم ينزل  
ولا بما في ابن ماجه عن عائشة مرفوعا اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل  
لاختلاف الموضوع فان معنى الاول انه اغما يجب الغسل مع عدم مغيب الحشفة  
من رؤية المني بالبصر في اليقظة والنوم بالنسبة للذكر والاثني لامن احساس  
المرأة بانفصاله عن محله في اليقظة فهذا الحديث يدل للشهور من مساواة المرأة  
للرجل ويكون فيه الرد على سنده ومن تبعه كان المنير القائلين بوجوب الغسل  
على المرأة بالاحساس في اليقظة ويقولون معنى الحديث اغما الماء من رؤية  
الماء أى من العلم والاحساس به فيجب ان يكون الرؤية المقدرة علمية والصواب انها  
بصرية ويخصونه بالاثني والصواب انه عام في الذكر والاثني كما انهم يخصونه  
ببيقظتها والصواب انه يشمل بيقظتها ونومها او موضوع الحديث الثاني والثالث  
هو مغيب الحشفة واذا اختلف الموضوع فلا نسخ خلافه اللهم على حيث جعل  
حديث اغما الماء من الماء منسوخا بالحديث الثاني لانه فهم التمارض بينهما  
وليس كذلك والحصر المذكور في حديث اغما الماء من الماء اضافي قصده اخراج  
وجوب الغسل على المرأة بمجرد الاحساس ولم يقصد به اخراج وجوب الغسل  
بالايدلاج مع عدم الاتزال والله أعلم **فائدة** جعل العلماء قوله صلى الله عليه  
وسلم في الحديثين المتقدمين فقد وجب الغسل على العموم أى وجب الغسل  
بمغيب الحشفة من غير ازال على الفاعل والمفعول كان المفعول ذكرا أو أنثى  
كان التغيب في القبل أو الدبر قال المناوي في الكلام على حديث اذا التقي

الختانان الخ المراد ختان الرجل وخفاض المرأة فجمعهما باللفظ واحد تغليبا وقوله  
 فقد وجب الغسل أى على الفاعل والمفعول ولو بلا انزال فالموجب مغيب الحشفة  
 وذكر الختان اغلبي فيجب بدخول ذكر بلا حشفة في دبر أو فرج بمهمة اه منه  
 باختصار وقال ابن شعبان جاءت السنة بوجوب الغسل اذا التقى الختانان وذلك  
 اذا غابت الحشفة وان لم ينزلا جميعا اذا كانا بالغين مسلمين كان ذلك في قبل أو دبر  
 ناعن أو مستيقظين طائعين أو مكرهين أو رجلين اه نقله الخطاب وسلمه ونحوه  
 للشيخ زروق على الرسالة وله رام في شامله وللواق نقلا عن ابن عرفة وللدردير  
 والشيخ عايش في شرحه ونوازله والخرشي والزرقاني والسنهوري فتلخص من كلام  
 هؤلاء الاعلام ان قوله عليه الصلاة والسلام اذا التقى الخ ليس مقصورا على  
 ظاهره وهو ذكر الرجل وقبل المرأة بل المقصود منه ان الايلاج يوجب الغسل  
 على الفاعل والمفعول كان في قبل أو دبر أنثى أو دبر ذكر وبه تم لم بطلان القول  
 الثاني في كلام الجنان ونصه عند قول خ وبغيب حشفة بالغ وهل يجب على  
 الموطوءة في الدبر غسل قولان لنقل ابن دقيق العيد قياسا على الحد وسماع ابن  
 القاسم ورواه مطرف اه قال صواب هو الاول في كلامه اذ هو المطابق لكلام  
 الأئمة المتقدمين ونسبته الثاني لسماع ابن القاسم أى من مالك ورواية مطرف أى  
 عن مالك في عهدته فان الذي اغيره انما هو نسبة الاول لمالك ومن نسب الاول لمالك  
 بهرام في شامله ومعنى قول الجنان قياسا على الحدان الزانية في قوله تعالى والزانية  
 الخ فترت بالاجنبية الموطوءة في قبلها أو دبرها ثم قيس قياسا حرويا وجوب  
 الغسل على الاجنبية الموطوءة في دبرها على وجوب الحد عليها بالوطء في دبرها  
 وانما كان حرويا لانه اذا وجب الحد الذي هو أشد فاحرى الغسل الذي هو أخف  
 ثم ان هذا الغسل وان كان مأخوذا من الآية بالقياس على الحد لا بالصراحة  
 فهو مأخوذ من عموم الحديث المتقدم والله أعلم بتوبيخه قال تعالى والذين  
 لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن  
 يفعل ذلك الخ الاشارة لواحد من الثلاثة وهي الشرك والقتل والزنا فأتت

هذه الآية الشريفة ان الله يقبل توبة الزاني كما يقبل توبة المشرک وقابل النفس  
وبالهامن فضيلة وما أفادته هذه الآية مصرح به في أحاديث منها ما أخرج به  
الطبراني مرفوعا من زني خرج منه الايمان فان تاب تاب الله عليه اه وقوله خرج  
منه الايمان أي الكامل وروى أبو جعفر الضرياني عن ابن عمر مرفوعا سبعة  
لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ويقول ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل  
والمفعول به وناكح يده وناكح البهيمة وناكح المرأة في دبرها والجامع بين المرأة  
وابنتها والزاني بجمليلة جاره والمؤذي جاره حتى يلغنه ورواه النعماني في رياض  
الانس عن سيدنا عمرو بن العاصي رضي الله عنه وله شاهد أيضا من حديث أنس  
عند البيهقي وفي رواية بزيادة الا أن يتوبوا من تاب تاب الله عليه اه وعن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال خرجت ذات ليلة بعد ما صليت العشاء مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاذا أنا بجارية متنقبة فاعة على الطريق فقالت يا أبا هريرة  
اني ارتكبت ذنبا عظيما فهل لي من توبة فقلت لها وما ذنبك فقالت زنيت وقتلت  
نفسا تعني ولدها من الزنا فقلت لها هلكت وأهلكت والله ماله توبة ففشت وقت  
وخرت مغشيا عليها فقلت في نفسي أفتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا  
فلما أصبح ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بخبرها وأعلمته بما  
أفقيتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لله وانا اليه راجعون أنت هلكت  
وأهلكت أين كنت من هذا الآيات والذين لا يدعون مع الله الها آحرا الى  
رحيما قال أبو هريرة فخرجت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أغدوفي سكاك  
المدينة وأنا أقول من يدلني على امرأة سألتني البارحة كذا وكذا والصبيان  
يقولون جن أبو هريرة حتى اذا كان الليل لقيتها في الموضع فاعلمتها بقول رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان لها توبة ففشت ففرحوا وسرورا وقالت حديقتي للسكاكين لذني  
ولنرجع لما نحن بصدد فبقول مصليا على النبي الرسول فتحصل ان الآية  
والحديث لا يأخذهم مما المقلد وأن علة ذلك عدم امكان معرفة الناسخ والمنسوخ  
ومن ثم كان المقلد اذا طاع على شرح الآية أو الحديث الصادر من مالك أو أصحابه

جاز الاستشهاد بتلك الآية وذلك الحديث كاستدلالنا على وجوب اتباع الراجح  
 بقوله تبارك وتعالى الذين يستمعون القول فيمتنعون أحسنه فقد روى ابن  
 القاسم عن مالك أنه رضى الله عنه أنه أخذ من هذه الآية وجوب اتباع الراجح  
 وكذلك يجوز لنا الاستشهاد على وجوب اتباع المشهور بقوله صلى الله عليه وسلم  
 يد الله مع الجماعة فقد نقل في المعيار عن القاضي أبي سالم الترناسي أنه أخذ وجوب  
 اتباع المشهور من هذا الحديث هذا كله في المقلد وأما المجتهد فينبغي النظر في الأدلة  
 لنفسه ولا يتقيد بكلام غيره ولذا قال مالك إذا كان كلامي مخالفاً للكتاب أو السنة  
 فاضربوا به الحائط ومثل هذا الكلام ورد عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد  
 فكلامهم مع من بلغ درجة الاجتهاد فاختبروه بأن الواجب عليه أن ينظر في  
 الآيات والآحاديث ولا يقلدهم وكأنه ليس لنا أخذ الأحكام من الآية  
 والحديث ليس لنا اتباع كلام الصحابة رضى الله عنهم قال انقرا في قال امام  
 الحرمين أجمع المحققون على أن العوام أي المقلدين ليس لهم أن يتعلقوا بذهب  
 أعين الصحابة بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبروا ونظروا وبووا  
 وهذبوا كلامهم وقال الامام المحلى نقلنا عن امام الحرمين أيضاً المحققون  
 على منع تقايد غير الصحابي للصحابي لارتفاع الثقة بذهبه اذ لم يدون لانه نقص  
 اجتهاده اهـ ثم اعلم انه اختلف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل  
 كلهم مجتهدون وهو الذي اختاره ابن حجر في شرحه على المزمزية والله بتوفر  
 شروط الاجتهاد في جميعهم وبأن لم يعرف ان واحدا منهم قلده غيره في مسألة من  
 المسائل وهذا القول هو المأخوذ من كلام ابن السبكي في جمع الجوامع ونصه  
 ممزوجاً بشرحه ونرى الكل أي كل الصحابة مأجورين في ذلك أي فيما جرى  
 بينهم من المنازعات لانه مبني على الاجتهاد في مسألة ظنية للصيب فيها أجران  
 أجر على اجتهاده وأجر على اصابته وللخطي فيها أجر واحد على اجتهاده كما ثبت في  
 حديث الصحيحين ان الحاكم اذا اجتهد فاصاب فله أجران واذا اجتهد فخطأ  
 فله أجر اهـ بتغيير يسير فاخذ منه ان أصحاب مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

كلهم مجتهدون وان كان فيهم المخطئ والمصيب فيكون الصحابة رضي الله عنهم قسمين وقيل ان الصحابة رضوان الله عليهم اقسام ثلاثة مقلد ومجتهد ومصيب ومجتهد مخطئ. والقول الاول هو الصواب لان اللائق بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يكون أصحابه كلهم مجتهدين ثم ما ذكرناه من ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم المخطئ والمصيب هو الصواب المأخوذ من قول الامام مالك رضي الله عنه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مخطئ ومصيب أى منهم مخطئ ومصيب وان كان الجميع مجتهدا ثم قال مالك رضي الله عنه مخاطبا للمجتهد فدل ذلك بالاجتهاد أى في ترجيح قول واحد من الصحابة على قول آخر منهم وما ليس مراده بالاجتهاد ان يجتهد في احداث قول ثالث لم يقولوا به فانه خرق للاجماع وهو حرام كما تقدم في كلام ابن الصلاح وابن السبكي والصعبي وما صرح به مالك من ان فيهم المخطئ والمصيب هو المأخوذ من قول أهل الاصول ان المصيب واحد كما قال ابن السبكي في كتاب الاجتهاد ونصه والصحيح وفاقا للجمهورية ان المصيب واحد اه كلامه وأما قول البوصيري في هزيبته

كلهم في أحكامه ذوا جتهاد \* وصواب وكلهم أكفاء

أى الذى ظاهره ان كل واحد من الصحابة معيب فبنى على ضعف كما قاله ابن حجر في شرحه ونصه وهذا أى قول المناظم كلهم ذو صواب اغاياتى على القول بان كل مجتهد مصيب وان الحكم عند الله تعالى تابع لظن المجتهد وهو وان كان قويا في نفسه ضعيفا بالنسبة لقائله والاصح ان المصيب واحد وهو الذى وافق ما عند الله وله أجران والمخطئ واحد كما في الحديث ولو قال وثواب له كان أولى وعليه فعلى كرم الله وجهه هو المصيب فيما وقع بينه وبين معاوية رضي الله عنه وما معاوية مخملي في خروجه عليه وله اجر واحد ولعل المصيب أجران وفي حديث آخر للمصيب عشرة أجور اه كلام ابن حجر عنه وما ذكره من كون علي مصيبا ومعاوية مخطئا نص عليه غير واحد من العلماء وسبب منازعته ما انه لما قتل سيدنا عثمان رضي الله عنه في داره على يد الرافض وأمثالهم وعلى يد المتأول

من غيرهم وحاصل هذا التأويل انهم يقولون ان عمر رضى الله عنه كان لا يولى  
 قريبا له اتها بالنفسه وتباعدا عن الميول لا قاربه فهو الذى على الحق بخلاف  
 سيدنا عثمان الذى كان يولى أقاربه هذا كلامهم والصواب انه أيضا على الحق لانه  
 كان يرى ذلك من صلة الرحم المأمور بها وذلك القتل بعد ان دخل عليه سيدنا  
 على رضى الله عنه واستأذنه ان يقاتل من أراد قتله فلم يأذن له لكونه رأى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاخبره بقرب الانتقال اليه فاختر رضى الله عنه ان يقتل  
 شهيدا على بقاء الحياة له مع جرى دماء المسلمين فلما قتل رضى الله عنه بايع الناس  
 سيدنا عليا كرم الله وجهه فقل معاوية رضى الله عنه رأى السيدان تأخذ  
 بثار سيدنا عثمان قبل نصب الامام هذا الجتهاده رضى الله عنه وهو مخطئ فيه  
 لان أخذ الثار لا يكون الا بالامام ومن ثم اشار عليهم سيدنا علي بنصب الامام قبل  
 أخذ الثار فكان مصيبا ومن نص على ان سبب المنازعة مات قدم ابن زكريا على  
 البخارى فانه قال وعائشة ومن معها لم ينازعوا عليا في الخلافة ولا دعوا الى أحد  
 منهم ليولوه وانما أنكروا على علي امتناعه قبل نصب الامام من أخذ الثار  
 من قتله عثمان وكان على ينتظر اجتماع الكافة وان يتحاكم عليه أولياء عثمان فاذا  
 ثبت على أحد بعينه انه ممن قتل عثمان اقتض منه فاختلفوا بسبب ذلك وخشى  
 من نسب اليه قتل عثمان من اقتصاص فابتدؤ الحرب فلما انتشب الحرب لم يكن  
 ان مع عائشة يدمر القتال اه وقد أخذ العلماء رضوان الله تعالى عليهم من  
 الحديث المتواتر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة الباغية  
 ما تقدم من كون سيدنا علي رضى الله عنه مصيبا ومعاوية مخطئا لان عمار كان  
 ينصر سيدنا عليا وقتلته فئة سيدنا معاوية \* ومما يدل أيضا على ان المصيب هو  
 على ما ورد من ان ممن قتل في جيش على كرم الله وجهه أو يسا القرنى الزاهد  
 المشهود له بالخصوصية فانه نصر عليا وكان من الرجالة الرامين معه حتى قتل ومما  
 يدل على ذلك أيضا ان عبد الله بن عمر بعد ان ترك الحضور في تلك الفتنة لانه كان  
 يرى أولا حرمة القتال في الفتنة رجع عن ذلك ثانيا وندم على عدم نصرته على ومما

يبدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لم يتكن صاحبة الجمل الادب تنبجها  
كلاب الحوآب يقتل عن عينها وعن شملها قتلى كثيرة وتنجو بعد ما كادت اه  
والادب كثير الشعر وردان عائشة لما بلغت ذلك الموضع نبجتها كلابه فقالت  
أى ماء هـ ذاق قيل الحوآب فقالت ما أظننى الا راجعة ثم ذكرت الحديث المتقدم  
وقوله فى الحديث الباغية أى فى نفس الامر لا فى ظنهم فهم معذورون لانهم  
اجتهدوا وأخطوا قاله ابن زكري على البخارى والله أعلم فآخذ من قول الامام  
مالك رضى الله عنه فمليك بالاجتهاد ان المجتهد لا يجوز له تقليد الصحابة رضى الله  
عنهم بان يقلد من شاء منهم من غير ترجيح قوله على قول آخر منهم كما آخذ من كلام  
القرافى وامام الحرمين انه ليس للمقلد تقليد هم أيضا فحصل حينئذ انه لا يقلد  
الصحابة مجتهد ولا مقلد وان العلة فى ذلك بالنسبة للمقلد عدم تدوين مذهبهم  
لانقص اجتهادهم حاشاهم من ذلك وأما بالنسبة للمجتهد فلا يكون الصحابي قد  
يكون مخطئا اذا تقرر هـ ذا فیرد سؤال وذلك ان يقال ماذا كرموه مخالف لقوله  
صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وبيان المخالفة انكم  
منعتم المجتهد والمقلد من الاقتداء بهم وحاصل الجواب كما يؤخذ من كلام ابن  
الصلاح ان معنى الحديث ان الصواب لا ينحصر فى واحد معين من الصحابة بحيث  
يجب على المجتهد الاقتداء به من غير نظرفى الادلة المريحة بل المجتهد الذى جاء بعد  
الصحابة يرجح بالمرجحات قول واحد منهم على قول آخر منهم فإى واحد ظهر له  
الصواب معه وجب عليه الاقتداء به واتباعه فقوله صلى الله عليه وسلم لم بأيهم  
اقتديتم أى بأي صحابي ظهر لكم يا معشر المجتهدين ترجح قوله على قول غيره اقتديتم  
اهتديتم وقد ظهر انما انتم كما هم على هذا الحديث من وجوه أربعة الاول على  
سبب وروده والثانى على معناه باسطة مما تقدم والثالث على سنده والرابع على  
المخاطبة أما سنده فهو ما ذكره العلامة الشـ برخيتى فى شرح الحديث الثامن  
والعشرين من الاربعين النووية عند قوله صلى الله عليه وسلم فعايكم بسنتى وسنة  
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ونصه قد ورد أن رجلا خاف لا يطارز وجهه

حينما افتاء سيدنا أبو بكر بن الحنبل الابدوأفتاه سيدنا عمر بن الخطاب سنة  
 وأفتاه سيدنا عثمان بن عفان سنة واحدة وأفتاه سيدنا علي بن أبي طالب يوم وليلة فعرض الرجل  
 ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال لا بى بكر ما دليلك على ان الحنبل الابد  
 فقال قوله تعالى فى حق قوم يونس على نبينا وعليه الصلوة والسلام وممتعناهم  
 الى حين وقال لعمر ما دليلك على ان الحنبل أربعون سنة قال قوله تعالى هل أتى على  
 الانسان حين من الدهر الانسان آدم ألقى طينته على باب الجنة أربعين عاما  
 وقال لعثمان ما دليلك على انه عام قال قوله تعالى توفى أكلها كل حين وقال لعلي  
 ما دليلك على انه يوم وليلة قال قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون  
 فقال صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم الخ وأمر الرجل ان يأخذ بقول على تخفيفا  
 له ومذهبا موافقا لما افتى به عثمان اه المراد منه وامامنا فاختلف العلماء منه  
 على أقوال ثلاثة الأول وهو الصواب ما تقدم عن ابن الصلاح وحاصله ان هذا  
 الحديث فى حق المجتهد الذى ترجح عنده بالدلة قول صحابى على قول آخر من  
 الصحابة فأى واحد ظهر له الصواب معه اقتدى به واتبعه الثانى ما ذكره المزنى ان  
 المراد بهذا الحديث ان الصحابة رضى الله عنهم يقتدى بهم جميعا فيما نقلوه عن الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وشهدوا به عليه فكلهم ثقة مؤتمن قال ولا يجوز فى الحديث  
 عندى غير هذا وقد اعترض عليه بان الحديث المتقدم يدل على انهم يقتدى  
 بهم ولو فيما قالوه برأيهم خلافا له الثالث ما ذكره أبو عمر بن عبد البر فإنه قال معنى  
 الحديث عندى انه يجوز الاقتداء بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم للمقلد الذى  
 جاء بعدهم اذا تأول الصحابة كلام الرسول تأويلا لا سائغا جازئا كفى أصول الفقه  
 اه كلام ابن عبد البر وكلامه أيضا ليس بصواب لانه مخالف لكلام أهل  
 الأصول فانهم نصوا على ان المقلد لا يجوز له ان يقلد واحدا من الصحابة لان  
 مذاهبهم لم تدون كما تقدم ايضاح ذلك واما سنده فقال البزار هو حديث ضعيف  
 لانه روى من طريق عبد الرحمن بن زيد وأهل العلم قد سكتوا عن رواية حديثه  
 وقال الشهاب الخفافى فى شرح الشفاء ان هذا الحديث روى من طرق كلها



ضعيفة بل قال ابن حزم انه موضوع اه كلامه وقال الشيخ التاودي في شرحه  
 على الاربعين النووية نقلا عن الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي ان  
 الحديث باطل قائل لا وعليه فما يذكر من الحكايات في سببه من اختلاف الصحابة  
 في الذي حلف لا يطارز وجهه حينما هل يلزمه الدهر أو أربعون سنة أو سنة واحدة  
 أو يوم وليلة كله باطل عنهم اه وقال أبو حيان في كتابه النهر في تفسير قوله  
 تعالى تبيان الكل شيء ان هذا الحديث خبر مكذوب باطل لم يصح قط اه لكن  
 قال العارفي بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني رضي الله عنه في الميزان ما معناه  
 ان هذا الحديث وان كان فيه مقال أي عند علماء الظاهر لكنه صحيح عند أهل  
 الكشف اه نقله الشهاب الخفاجي والبيجوري والشيخ حسن العدوي والملاوي  
 في كبره على المنطق والصبيان في حاشيته على الشرح الصغير للملاوي على المنطق  
 وأيضا بحث علماء الظاهر انما هو في هذا اللفظ الخصوص وأما معناه فهو مسلم  
 عندهم كتأبيد ذلك المعنى بالحديث القدسي المذكور عند الملاوي على المنطق  
 ونصه فقد روى في الأحاديث القدسية ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما  
 يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من  
 بعض فنأخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي بفتح الهاء وسكون  
 الدال اه وأما المخاطب به فالتحقيق انه هو سائر المجتهدين من الامة من غير  
 احتياج الى فرض حضورهم حسبما نص عليه تقي الدين السبكي نقلا عن تاج  
 الدين ابن عطاء الله فانه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات يرى بصره  
 في بعضها سائر أئمة الامة بعده فيقول لهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم  
 مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال في الخطاب الذي  
 نحن بصدده اه واذا كان هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بالمولى  
 جل جلاله ومن ثم اختار ابن زكري في السمع والبصر مذهب الصوفية القائل  
 بعضهم نوديت في سرى قل للجاهل اني ان سمعي وبصري يتعلقان بالعدم الممكن  
 وهذا آخر الكلام الذي تيسر على ما يتعلق بهذا الحديث ولنرجع لما نحن بصدده

فنعقول مصليا على النبي الرسول صلى الله عليه وسلم وكأنه ليس لنا أن نتعلق  
بذهب الصحابة رضي الله عنهم كذلك ليس لنا أن نتعلق بغير المذاهب الأربعة  
قال القرافي ورأيت للشيخ تقي الدين ابن الصلاح ما معناه أن التقليد يتعين لهؤلاء  
الأئمة الأربعة دون غيرهم لأن مذاهب هؤلاء الأربعة انتشرت وانبسطت حتى  
ظهر فيها اتقييد مطلقها وتخصيص عامها وشروط فروعها حتى إذا أطلقوا حكما في  
موضع وجدوا كملا أي مقيدا في موضع آخر اه وقال البنا في حاشيته على  
الحلي ومثل الصحابي في ذلك أي في منع تقليد سائر من لم يدون مذهبهم كسفيان  
الثوري وابن عيينة والزهري وداود والاوزاعي واسحق بن راهويه وغيرهم اه  
ثم لا يخفى عليك أن المذاهب الأربعة قد تختلف في بعض الفروع والأحكام وإن  
كانت متفقة في العقائد المتعلقة بالله وبالرسول وبالملائكة وأمور الآخرة وإن  
المالكي مثلا اتبع مذهب أئمه ولا يجوز له الانتقال عن مذهب الأئمة بشرط  
تقدمت في الرابع وهذا آخر ما وعدنا به من الفصول فحق لي أن أتضرع إلى الله  
وأقول اللهم بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم النبي المقبول أرزقنا العلم النافع  
الذي هو غاية المنى والسؤل

### ﴿الختامة﴾

نختم الله لنا بالحسنى وممتعنا بالنظر لوجهه الكريم الذي لا يفنى

اعلم اني لما وقفت على كلام سيدي عبد الرحمن الفاسي في تحفة الاكابر المتقدم بعضه  
في الفصل الثالث وكان منضمنا لما حاصله أنه يجب العمل بأحد القولين الذي هو  
أقوى من مقابله كما أنه يخير في العمل بأحد القولين المتساويين أردت أن أبسط  
ذلك بذكر الصور الثلاثة بالمقام على جهة التفصيل والتمام وحاصل هذه  
الصورانها عشرة ستة فيها أحد القولين أقوى من مقابله فيجب العمل به ويحرم  
العمل بمقابله وأربعة القولان فيها امتساويان في ترجيح كل منهما أو في عدم ترجيح  
كل واحد منهما فالستة الأولى هي أن يكون أحد القولين مشهورا ومقابله شاذا

أو أحد القولين راجحاً ومقابلته ضعيفاً أو أحد القولين راجحاً ومقابلته مشهوراً أو  
أحد القولين مشهوراً وراجحاً ومقابلته شاذ أو ضعيفاً أو أحد القولين مشهوراً  
وراجحاً والاخر راجحاً فقط أو أحد القولين مشهوراً وراجحاً والاخر مشهوراً فقط  
فهذه ست صور يجب فيها العمل بالأقوى ويحرم العمل بمقابلته إلا في الضرورة  
والقوة حصلت في الصورة الأولى بالمشهورية وفي الثانية بالراجحية وفي الثالثة  
بالراجحية أيضاً فانهم أقوى من المشهور كما تقدم ذلك عن الهلالي في الفصل الثاني  
وفي الرابعة باجتماع المشهورية والراجحية وفي الخامسة باجتماع ذلك أيضاً فان  
اجتماع ذلك أقوى من انفراد الراجحية وفي السادسة باجتماع ذلك أيضاً فان اجتماع  
ذلك أقوى من انفراد المشهورية وإلى القول الأقوى المذكور في هذه الست  
صور أشار خليل بقوله مبيناً لما به الفتوى أي مقتصر على القول الأقوى الذي  
يجب الحكم والفتوى والعمل به في هذا المختصر غالباً وهو ما كان راجحاً ومشهوراً  
أو راجحاً فقط أو مشهوراً فقط والصور الأربع الباقية التي فيها القولان متساويان  
تنقسم على قسمين الأول أن يكون القولان متساويين في التقوية وفيه ثلاث  
صور أحدها أن يكون القولان مشهورين معاً ثانيها أن يكون القولان راجحين  
معاً ثالثها أن يكون كل من القولين راجحاً ومشهوراً بأن يكون كل منهما قاطعاً به  
جماعة وكل منهما له دليل قوي وإلى هذه الصور الثلاث أشار خليل بقوله وحيث  
قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير لأن مراده باختلاف التشهير  
الاختلاف في التقوية عبر المختلفون في ذلك بلفظ التشهير والترجيح كما يفهمه  
الخطاب في الكلام على النص المذكور ونصه وسواء كان اختلافهم بلفظ التشهير  
أو بما يدل عليه كقولهم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح أو المفتى به كذا أو العمل  
على كذا أو نحو ذلك اه نقله بناني عند قول خليل في الظهار وهل هو العزم على  
الوطء الخ وسلمه وكذا نقله الرهوني ثمه وسلمه والثاني من المتساويين أن يكون  
لا ترجيح في واحد من القولين وفيه صورة فقط وإلى هذه الصورة أشار خليل  
بقوله وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً الخ وحكم هذه الصور الأربعة أن المكلف

مخير فيما يعمل به من القولين كما نص عليه سيدي عبد الرحمن القاسمي وما ذكرناه  
 عن سيدي عبد الرحمن القاسمي من أنه يعمل بالقولين في الست صور ويخير في  
 الأربعة يؤخذ من كلام سيدي محمد الرهوني في غير ما موضع من حاشيته مثال  
 الصورة الأولى وهي ما إذا كان أحد القولين مشهوراً والآخر شاذاً كراء الأرض  
 بما يخرج منها فإن المذهب أي المشهور كما قال الشيخ التاودي على التحفة المنع تبعاً  
 لناظمها قال ابن رشد في المقدمات مذهب مالك وأكثر أصحابه أنه يجوز كراءها  
 بالدنانير والدراهم والعروض والثياب والحيوان ماءدا كراءها بالطعام وإن لم  
 تنبت كالسمن والزيت وبما تنبت له ولو غدير طعام كالقطن والسكان اه وقال  
 سحنون من أكثرى أرضاً بما يخرج منها فذلك جرحه في حقه وتأوله أبو محمد بما  
 إذا كان عالم بالمنع وهو مذهب أه أو قلده مذهب المانع والافلاو على قول مالك  
 وأكثر أصحابه عول خليل إذا قال عاطف على المنع مانسه وكراء الأرض بطعام أو بما  
 تنبت له إلا تكسب الخ وقد سلم كلامه كل من شرحه أو حشى عليه والمقابل وهو  
 الليث يقول بالجواز فلا يجعل لعالم أن يفتي به لأحد وإنما يجوز له أن يعمل به في  
 نفسه عند الضرورة فإن وقع ذلك السكراء المحرم على المشهور فإن اطاع عليه قبل  
 حرثها فالفسخ ليس إلا وإلا فانت بحرثها فالزرع أو المقتاة كله للأكثري وعليه ربه  
 كراء المثل عينا هذا إن أكثرها السنة واحدة فإن أكثرها بجزء مما تخرجه سنين  
 واطلع على ذلك في أثناءها فالأعوام الباقية تفسخ فيها السكراء وما مضى يكون فيه  
 كراء المثل وكذا من ذبح ذبيحة وجعل الكرجة كلها لجهة البدن فالمذهب أي  
 المشهور أنها لا تؤثر كل وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وأصبغ وابن مزين قال  
 التلمساني وهو المشهور وقال في الشامل ولو حاز الجوزة للبدن من غير قطع  
 فمشهورها المنع وقال ابن الحرث لا تؤثر كل مطلقاً أي لا يأكلها غني ولا فقير ومن  
 صرح بحرمتها السيوري وكلامه محمول على عدم الصعوبة في الدين وكذا ذكر ابن  
 رشد أن المشهور منع أكلها فعلى هذا القول وهو حرمتها على الفقير والغني لا يبيع  
 فيها ولا صدقة وإنما ترمى للكلاب قال ابن ناجي ويضمن الجزاء رقبته إن فرط

كثقب الأولوة ومن استجبر على نقل زجاج فكسره أو أذن له في تقليب نحر  
فكسره والبيطار في حال علاجه للدابة والطبيب في حال طبه والمؤدب إذا ضرب  
ضرباً لا يجوز له إماماً يجوز له ونشأ منه فساد فلا شيء عليه والقاضي إذا حدّدا  
ونشأ منه فساد فلا ضمان عليه والمقابل القائل بجواز الكل وهو ابن وهب ومن  
تبعه وإن كان قويا في نفسه فهو شاذ بالنسبة للقول بالحرمة وكذا من خشي  
باشتهاله بالوضوء أو بالغسل من الحدث الأكبر خروج الوقت فالمشهور أنه يتم  
مطلقاً كان يداوم على الصلاة في الوقت أم لا وهو قول مالك الذي رواه الأبهري  
عنه وهو مذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين وهو الذي  
اختاره التونسي وابن يونس وصاحب التوضيح وأقامه اللخمي وعياض من  
المدونة وصرح ابن الحاجب بتشهيره والمراد بالوقت الذي هو فيه اختيارياً أو  
ضرورياً كما يؤخذ من سيدي محمد الرهوني والشاذي قول أنه يتوضأ أو يغتسل  
ولو أدى ذلك للصلاة خارج الوقت ولم يطلع خليل على أن هذا الثاني شاذ بالنسبة  
إلى الأول فأشار إلى تشهيرهما بما يقوله وهل أن خاف قوته باستعماله خلاف  
وكذا إزالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه فالمشهور فيه الوجوب والشاذ  
يقول بالاستحباب وقد صرح بشذوذ القول بالاستحباب شيخ الشيوخ سيدي عبد  
القادر الفاسي في نوازل الكبرى قال ولا يعمل بهذا القول الشاذ إلا عند الضرورة  
وقد اعترض العارف بالله مولاي أحمد التجاني القول بالسنية ولم يرتض إلا القول  
بالوجوب مستدلاً بقوله تعالى وثبأ بك فطهر قال لأن الأمر للوجوب حقيقة وإذا  
أبطل رضي الله عنه القول بالسنية فكيف يرتضى القول بالاستحباب ثم إن  
ما للخطاب وصدره الزرقاني واختاره المسناوي فإنه قال والنفس لما يقوله الخطاب  
أميل نقل ذلك تليد جسون في شرح الفقهية وكذا اختاره الشيخ بناني وسلمه  
الرهوني بسكوته عنه وكذا سلمه شيخنا في اختصاره من أن الخلاف بين السنية  
والوجوب لفظي هو الصواب خلافاً لما جعله من الشراح حقيقة كالشيخ الإمام  
أبي سالم العياشي في ترجمة حكيم الإسلام الروداني فقد رد عليه العلامة الشريف

الحسنى سيدى أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القادري رحمه الله ورضي عنه في كتابه نشر المثاني في ترجمة حكم الاسلام المذكور بأن كون الخلاف حقيقيا يفيد انه على السنية تكون الإعادة وقتية مع ان الصواب ان الاعادة على السنية أبدية **فان قلت** كيف تجعل الخلاف لفظيا وتجعل الاعادة على السنية أبدية وهم نسبوا المالك لجميع أصحابه الا ابن وهب وأبا الفرج ان الاعادة على القول بالسنية وقتية فقط **فقلت** مرادهم بجميع أصحابه من أدركه فقط لا كل من تذهب بمذهبه ومعلوم ان أصحابه الذين لم يدركوه هم أكثر من أدركه وكلهم اختاروا ان الخلاف لفظي وانظر الخطاب وبهذا التحقيق تعلم ما وقع للشيخ سيدى على الاجهورى في النظم الذى نسب اليه ونصه

فرض ازالة النجاسة وقيل \* ندب وقيل سنة خذيان بيل

وكلها مشهورة في المذهب \* من اقتدى بواحد لم يذنب

وحاصل ما وقع له أمران الاول انه جعل القول بالسنية مقابلا للقول بالوجوب وبني عليه كما في نوازه ان من صلى بالنجاسة ذاكر أقادرا يعيد في الوقت فقط ولا يعيد أبدا الا على القول بالوجوب وهذه وان كانت طريقة منسوبة للمالك فهي ضعيفة بالنسبة للطريقة الاخرى القائلة بوجوب الاعادة أبدا ولو على السنية وقدر واهما ابن وهب عن مالك فالصواب انه ما قول واحد وان الخلاف لفظي والثاني انه شهر القول بالاستحباب معتمدا على تشهير الفاكهاني والصواب ان القول بالاستحباب شاذ لان تشهير القول بالاستحباب الذى عزاه سيدى على الاجهورى للفاكهاني رده الشيخ مصطفى بأنه وقف على كلام الفاكهاني فوجده يدل على خلاف ذلك وكلام مصطفى هذا نقله بناتى وسلمه وكذا سلمه الرهونى بسكوته عنه وكذا رد كلام الاجهورى الروداني بأنه بحث عنه في كلام الفاكهاني فلم يجده وكلام الروداني صواب واما رد أبى سالم العياشى على الروداني فباطل كما ذكره صاحب نشر المثاني فانظره وقول الشيخ على الاجهورى في نظامه من اقتدى بواحد الخ يحل الاقتداء في كل من الاقوال الثلاثة على ما يليق به ففى

الاختيار يقتدى بالقول بالوجوب المرادف للسنية على الصواب وفي الضرورة  
يقتدى بالقول بالاستحباب أو بالسنية على كلامه من الفرق بينها وبين الوجوب  
والله تعالى أعلم وبهذا التأويل يسقط البحث معه بأن كلامه يوجب جواز الاقتداء  
بالقول بالاستحباب في الاختيار ولا قائل به وكذا يوجب جواز الاقتداء في الاختيار  
بالسنية على كلامه من مباينة القول بالسنية للوجوب وهو ليس بصواب لأن  
القول بالاعادة في الوقت المبني على السنية على تسليم مباينتها للوجوب لا يقوى  
قوة القول بالاعادة على جهة الوجوب المبني على الوجوب وإذا كان لا يعمل في  
الاختيار بالاستحباب ولا بالسنية على القول بمباينتها للوجوب فلا يفتي بواحد  
منهما ما خلا فالعلی الاجهوري في نوازه فانه أفتى بالاعادة في الوقت على السنية  
وهذا على ان ما في نوازه أفتى هو به وقيل ان ما فيها انما هو لبعض تلامذته وعليه  
فلا اعتراض على ذلك البعض والله أعلم ثم اعلم ان المشهور القائل بالوجوب فيه  
أقوال ثلاثة قيل الوجوب مع الشرطية في حال الذكرو القدرة وقيل الوجوب  
مع الشرطية مطلقا من غير تقييد بالذكرو القدرة وقيل واجب غير شرط مطلقا  
والاول من هذه الاقوال الثلاثة هو الصواب وعليه مشي الشيخ خليل فانه ذكر  
الوجوب مع الذكرو القدرة في فصل ازالة النجاسة ثم بين ان هذا الوجوب على  
جهة الشرطية في قوله شرط لصلاة طهارة حدث وخبث وهذه الاقوال الثلاثة  
ذكرها ابن رشد في الاجوبة ونقلها الشيخ الرهوني عند قول الشيخ خليل في ستر  
العورة ان ذكر وكذا بيع الطعام لاهل الحرب المشهور منع ذلك ولو في زمن  
الهدنة والشاذي يقول بجواز ذلك في زمن الهدنة وهو ابن حبيب وكذا استنساخ  
النقعة فانه حرام على المشهور فقد صرح بحرمه ذلك الولي الصالح سيدي عبد  
القادر الفاسي وتبعه ولده سيدي عبد الرحمن ونظم ذلك في العمليات بقوله

وحرموا طابا بالادستعمال \* وللشجاعة على المنوال

وقد صرح بحرمه ذلك العلامة الزبادي ذكر ذلك في رحلته وكذا صرح بذلك  
الرهوني في حاشيته عند قول خليل وفي كره القرد الخ وكذا صرح بذلك سيدي

الطالب بن الحاج في حاشيته على ميارة وكذا صرح بذلك سيدي بدر الدين الحوي  
 في بعض أجوبته ناعلا عن العلقمي انه استدل على حرمة ذلك الاستنشاق  
 بالحديث الذي رواه مسلم والسيوطي في الجامع الكبير عن أم هانئ انها قالت  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترو وهذا الحديث به  
 السيوطي على صحته وروى عن أم سلمة أيضا وكذا نص على حرمة ذلك الاستنشاق  
 شيخنا العلامة المرينسي في بعض أجوبته وكذا صرح بحرمة ذلك العلامة  
 الزرهوني مستدلا على ذلك بالحديث المتقدم قال ووجه الدليل منه ان القاعدة  
 عند المحدثين ان النهي اذا ورد عن شيئين وقد علم حكم النهي عن أحدهما أعطى  
 الآخر حكمه بدليل اقترانه ما في الذكر اه أي فالمسكر حرام فكذا ما قارنه  
 وهو المفترو منه النفقة المستنشقة ثم اعلم انها حرام على المشهور سواء قلنا مفترة  
 أم لا أما اذا قلنا انها مفترة فعلمة التحريم المأخوذ من الحديث المتقدم زال العقل  
 مع ان حفظه من الكميات الخمس المجمع عليها عند أهل المال وهي العقل والدين  
 والمال والعرض والدم قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله  
 وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم ان الله نهاكم عن قيل وقال وإضاعة المال أو كما  
 قال وقالت أم هانئ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترو والله  
 أعلم وأما اذا قلنا انها غير مفترة فالعلة في ذلك انها تتخل بالمروءة كما صرح بذلك سيدي  
 عبد القادر القاسمي والله أعلم والشاذ القائل بجواز ذلك مأخوذ من قول سيدي  
 الطالب بن الحاج في حاشيته على ميارة في الكلام على الاستغفار وأفتى جمع من  
 أئمة كل مذهب بالإباحة اه لانهم اذا أباحوا الاستغفار فاحرى الاستنشاق  
 وذكرانه كما يحرم ما ذكر يحرم تسميتها بطابة لان السفهاء الذين يستعملونها  
 يسمونها بذلك ومثال ما اذا كان أحد القولين راجحا والاخر ضعيفا بالتفرقة بين  
 الصبيان في المضاجع المذكورة في حديث أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء  
 سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع فالتمفرقة المذكورة  
 مندوبة عند العشر سنين على الراجح وهي رواية عبد الوهاب عن مالك والضعيف



وهو قول ابن القاسم يقول ان التفرقة تستحب عند سبع سنين قال ابن رشد  
المصواب رواية ابن وهب لا قول ابن القاسم وكذا الوليمة مندوبة على الراجح واجبة  
على الضعيف وكذا الخراج الریح في المسجد حرام على الراجح جائز على الضعيف وهو  
قول ابن العربي وكذا غسل الرجلين في الوضوء من الجنابة فيه قولان الراجح تأخير  
غسلهما وهو الذي روته سيدتنا ميمونة رضي الله عنها فانما اذكرت ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يؤخر غسل رجليه والقول الضعيف يقول بتقديم غسلهما  
ولا دليل له فيماروته عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد  
الغسل توضأ وضوءه للصلاة لان كلامهما مطلق وكلام ميمونة مقيد والمطلق يحمل  
على المقيد فيحمل كلام عائشة على ما عدا الرجلين هذا حاصل ما للشيخ بناني وغيره  
ومثال الصورة الثالثة وهي ما اذا كان أحد القولين مشهورا والاخر راجحا  
تحلية الصبي بالذهب أو بالفضة أو بالباسة الحرير الخالص فان الراجح الذي أخذ به  
الفقهاء المجتهدون من قول النبي صلى الله عليه وسلم من تحلى ذهبا أو حلى ولده مثل  
خر بصيصه لم يدخل الجنة هو التحريم في حق الصبي والمخاطب به وليه وقوله صلى  
الله عليه وسلم في هذا الحديث لم يدخل الجنة المراد به انه لا يدخل الجنة مع السابقين  
الاولين الا ان يتوب أو يقابله الله بالفضل أو يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم  
فيدخل مع الاولين وهذا الحديث رواه الامام أحمد في مسنده والخر بصيصه بفتح  
الخاء وسكون الراء وفتح الباء الموحدة شيء من الحلى كما فسر الجوهري في الصحاح  
بذلك وفسره في القاموس بالخرزة محركة وفسر الخرزة بالجوهر والمشهور جواز  
تحلية الصبي بالفضة وكرهه تحليته بالذهب وكرهه الباس الولى الحر به فيجب  
تقديم الراجح على المشهور ولذلك قال خليل وحرم استعمال ذكر فميريد كرايشمل  
الصبي ولم يبربرجل القاصر على البالغ وكذا قراءة ركعتي الفجر فيها قولان الراجح  
منهما ان يدب قراءة قل يا أيها الكافرون في الركعة الاولى وقل هو الله أحد في الركعة  
الثانية فقد روى الامام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون في الاولى وقل هو الله أحد

في الثانية ومثل هذه الرواية رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم والمشهور في قراءة ركعتي الفجر ندب الاقتصار على الفاتحة عملاً بقول  
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخفف قراءة ركعتي الفجر  
 وعلى هذا المشهور مشي خليل اذ قال وندب الاقتصار على الفاتحة واعترضه الشيخ  
 الرهوني بان الراجح المقدم على المشهور هو قراءة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله  
 أحد ولا دليل للمشهور في قول عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخفف  
 القراءة فيها لان التخفيف لا يستلزم ترك السورتين المذكورتين والله أعلم وقيدنا  
 في الكلام على المحلى بالصبي لان الخلاف في الجواز وعدمه قاصر عليه واما الرجل  
 فيجزم عليه الذهب والفضة من غير خلاف فالمحانة اذا كانت من الفضة الخالصة  
 أو الذهب الخالص فهي حرام على الرجل محمولة كانت أو معلقة لقول خليل وحرم  
 استعمال ذكر محلى كما أدخلها في كلامه العلامة الشيخ بناني فقد ذكر انه أراد  
 الخروج لزيارة الغوث الكامل مولانا عبد السلام بن مشيش نفعنا الله به في  
 الدارين واحتاج الى محانة ليعرف بها أوقات الصلاة فلم يجد الا مستعملة من ذهب  
 أو فضة فطلب النصوص التي تبيحها فلم يجدها ونقل عنه انه استدلل على حرمتها  
 بقول خليل وحرم الخ فساير بلا محانة ومن المتأخرين من أجازها مع ذلك بانها  
 تعين على الصلاة في وقتها وفي هذا التعليق بحث لعدم توقف معرفة الوقت على  
 المحانة ولكثرة غير الخالصة في هذا الزمان ومنهم من فصل فاباح المحمولة دون  
 المعاقفة والاحتياط هو القول الاول الا لضرورة فيمنع ذلك الثالث والله أعلم  
 وقولنا فهي حرام على الرجل مفهومه انها جائزة للمرأة وهو كذلك لان المحلى  
 لا يحرم لباسه على المرأة وكذلك يجوز للمرأة المخايد التي فيها الصقلى الخالص لان  
 ذلك من قبيل المفروش الذي هو من اللباس وكذلك يجوز لها النطعة العمياء  
 لانها مفروشة فهي ملحقة باللباس أيضا والله أعلم فكل لباس لها أو ما جرى  
 مجرى لباسها كما اذا كان مفروشا لها فهو جائز قال الخطاب عند قول خليل وجاز  
 للمرأة الخ مانعه قال في الزا هي وما اتخذته النساء لشعورهن وازرار جيوبهن

وأقفال ثيابهن وما يجرى مجرى لباسهن فحائزاه والمراد بقوله وما اتخذته النساء  
لشعورهن ما ياففن فيه شعورهن لا المشط من الذهب أو الفضة فإنه حرام  
كالسكة والمرأة والمدهن ومثل ما للحطاب للمواق وسيأتي نصه قريباً والله أعلم  
\* وأما الستور المفضضة أي المطرزة بالفضة الخالصة أو المذهبة كالحيطي  
المعروف عندنا بالزحاف وكالحامية المعروفة عندنا أيضاً الحقاء فإنها محرمان  
على الرجل وكذاهما محرمان على الأنثى لأنهما ملبوسان للحائض للمرأة والشارع  
انما أباح للمرأة الذهب والفضة إذا كان ملبوسين لها وقد نص على حرمة الستور  
المذكورة على الرجل والمرأة الحطاب والمواق عند قول خليل وجاز للمرأة إلى قوله  
لا كسرير ونص الحطاب قال في الجواهر وكذا المكاحل والمرابا المحلات وأقفال  
الصناديق والاسرة والمذاب والمقرمات وشبه ذلك لا يجوز اتخاذ شيء من ذلك  
من ذهب أو فضة ولا تحلية شيء منها للرجال ولا للنساء ثم قال والمرابا جمع مرآة  
بكسر الميم والمذاب جمع مذبة ما يطرد به الذباب والاسرة جمع سرير والمقرمات جمع  
مقرمة بكسر الميم والرائع استرفيه نقش ودها ويرقاه في الصحاح أه المقصود منه  
والشاهد في قوله والمقرمات فإنه لما ذكرها في سياق قول خليل لا كسرير وبعد  
قوله لا يجوز اتخاذ شيء من ذلك من ذهب أو فضة علمنا أن نقشها هو بالذهب  
أو بالفضة ولذلك حرمت عليها ما والله أعلم ونص المواق وفي ابن يونس ما يتخذ  
النساء لشعورهن وازرار جيوههن وأقفال ثيابهن وما يجرى مجرى لباسهن فلا  
زكاة فيه وليس كما يتخذنه للربا وأقفال الصناديق وتحلية المديات والاسرة  
والمقرمات وشبه ذلك أه فإذا كانت المقرمات وهي الستور التي فيها نقش من  
الذهب أو الفضة تحرم على النساء كما هو صريح المواق عن ابن يونس فاحرى  
الرجال والله أعلم فاحذر حرمة الحيطي الزحاف والحامية الحقاء من كلام الحطاب  
والمواق مسلم عند كل من له دراية بكلام الفقهاء والله أعلم وأما ما وقع في كلام  
العلامة الدسوقي من جواز الستور المذهبة والمفضضة فلا يعول عليه لأنه  
مخالف لكلام ابن يونس والجواهر والحطاب والمواق وغيرهم وكذا يحرم على

الذكر والانتش نقش الجدران والخشب بالذهب والفضة كما نص على ذلك  
 العلامة الزرقاني ونصه لا كسر برذهب أو فضة أو محلي بأحدهما ومرتبة ومشط  
 ومدينة وقفل صندوق ومكحلة كمرود الالتهاد فيجوز ولول رجل ان تعين طريقا  
 والامنع عليه ما وكطبخ أو أكل في أثناء نقده لمتداوان تعين طريقا جاز له ما والامنع  
 عليه ما ودخل تحت الكاف مروحة محلاة بأحد النقيدين وما اتخذ في جدران  
 وسقوف وخشوب واغشية لغسيرة القرآن فلا يجوز شيء من ذلك لرجل ولا امرأة  
 انظر الخطاب اه والشاهد في قوله وما اتخذ في جدران وسقوف وخشوب الخ  
 وكلامه هذا سلمه الشيخ بناني والشيخ التاودي والشيخ الرهوني وكلام الخطاب  
 الذي أشار إليه هو ما نصه وكذلك أي يحرم على الرجال والنساء ما يتخذ في  
 الجدران والسقف والاختشاب كما في الطراز وغيره قال في الزاهي وكذلك ما جعل  
 للزجاج وازرار واقفال لثياب الرجال وقصبالاطفال والكار واغشية لغسيرة  
 القرآن وما يجري مجرى الاحراز ثم قال والقصب بفتح القاف والصاد المهملة  
 المحووف والله أعلم وبما ذكر تعلم ان قول العلامة الدسوقي عند قول خليل وجاز  
 للمرأة الملبوس مطلقا ما نصه واعلم ان تزويق الحيطان والسقف والخشب  
 والساتر بالذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكروما اذا كان يشغل  
 المصلي والافلا اه ليس بصواب واعلم ان من ملك شيئا من الحلي وهو حرام عليه  
 كالخيطى المذهب والحامية المذهبة فانه يجب عليه ان يتركه في سنة كما نص  
 عليه الشيخ خليل في باب الزكاة بقوله الا يحرم ما لانه استثناء مما لا زكاة فيه  
 وما ذكرناه من حرمة نقش الجدران بالذهب والفضة هو في غير الكعبة  
 المشرفة اما الكعبة وما ألحق بها من المسجد النبوي ومن أضرحة الاولياء فلا  
 يحرم نقش ما ذكر فيها فقد ورد ان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دخل  
 الكعبة قال هممت ان لا أدع فيها صافرا ولا بيضاء أي عزمت ان لا أترك في  
 الكعبة ذهبا ولا فضة بل اتصدق على الفقراء بالجميع فقال له حاجب الكعبة  
 لا تقدر ان تفعل ذلك قال ولم قال لان صاحبك يعني النبي صلى الله عليه وسلم

وصاحبه أبا بكر رضى الله عنه لم يفعل ذلك فقال عمر رضى الله عنه هما المرآن  
 الكاملان اللذان يجب على اتباعهما أو كلاهما هذا معناه وكذلك يجوز في السكبة  
 وما ألحق به تابعي السطور بالذهبة والمفضضة وستور الحرير وكذلك يجوز بيع  
 الشيء القليل الذي ترجى بركته بما هو أكثر من ثمنه باضـ ما في مضاعفة كبيع  
 الشمعة التي تساوي مثقالا بمائة وكبيع جزء قليل من الكسوة الذي لا يساوي  
 مثقالا واحدا بمائة ودليل اباحة ما ذكر ككلام جسوس على الشمائل فإنه قال  
 في باب ما جاء في صفة مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نصه قال ابن حجر  
 وأبو تـرى أى قدح مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان عند أنس  
 ابن مالك خديم مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ميراث النضر بن أنس  
 ثمان مائة ألف أى من الدراهم الشرعية كما صرح بذلك الشيخ إبراهيم البجورى  
 في حاشيته على الشمائل فاذا كان السلف الصالح يشتررون الشيء القليل بالثمن  
 الكثير لرجاء بركته فكذلك يجوز أنما ذلك لرجاء بركة الصالحين وأهل العلم وأهل  
 البيت وقد كان الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاضل يستقى بأهل البيت  
 كما كان السلف يستسقون بجدهم صلى الله عليه وسلم فن كانت عنده محبة  
 في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان شراؤه لحاجة مملوكة لواحد من أهل البيت  
 كشراء السلف الصالح حاجة من حوائج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال  
 أبو بكر الصديق رضى الله عنه أرقبوا محمد بنى أهل بيته أى من أراد أن ينظر إلى  
 وجه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فليتنظر إلى واحد من أهل بيته كما فسره بذلك  
 ابن وفارجه الله والله أعلم ومثال الرابع وهو ما إذا كان أحد القولين مشهورا  
 وراجحا والاخر شاذا أو ضعيفا الجلوس على الحرير الخالص للرجال فإنه حرام على  
 المشهور لكثرة قائله وحرام على الراجح أيضا لقوة دليل التحريم وهو نهي صلى الله  
 عليه وسلم الرجال عن لباس الحرير فإن الجلوس عليه من جملة اللباس بدليل قول  
 أنس بن مالك أن هذا الحصير قد اسود من طول ما لبس ومعلوم أن لباس الحصير  
 هو الجلوس عليه وأما قول ابن الماسجشون أن الجلوس ليس من اللباس في شيء

فردود بكلام انس المتقدم واماتاً ويليها كلام انس بانه كان يجعل حصره غطاء  
 فبعيد جدا وهـ ذاعلى تسليم ان النهى انما ورد عن اللباس فقط وليس كذلك بل  
 ورد عن الجلوس أيضاً فيكون مقابله وهو الجواز شاذ اوضـ عيفا وهـ ولا بن  
 الماجشون وبعض الشافعية والكوفيين والمراد بالـ الكوفيين الحنفية كما صرح  
 به الامير وكما يؤخذ ذلك من كلام القسطلاني في كتاب الشفعة وبيان وجه  
 الاخذ منه انه نسب القول بثبوت الشفعة للجراح الحنفية فقط ثم بعد ذلك عبر عنهم  
 بالكوفيين ونسبهم لهم فقط والله أعلم ثم ان الجلوس عليه حرام على الرجل ولو  
 بالتبعية للمرأة والقول بجوازه تبعاً لما ضعيف كافي الزرقاني وسلمه بناني والقاودي  
 والرهوني فالشتهر عند العوام من انه يجوز له تبعاً لما ضعيف لا يعمل به الا في  
 الضرورة هذا حكم الجلوس عليه واما لباسه فحرام على الرجال اجماعاً وقد صرح  
 العلامة الخريشي بالاجماع عند قول الشيخ خليل وعصى وصحت وكذا صرح به غير  
 واحد ومستند الاجماع الحديث المتقدم قريباً وما أخرجه ابن حبان في صحيحه  
 ان عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب على  
 متعمداً فليتبوأ مقعده من النار واشهدكم اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من لبس الحرير في الدنيا حرمه في الآخرة واما ما ذكره القلشاني في شرح  
 الرسالة من الخلاف فقال بعض العلماء من الفاسيين ان ذلك الخلاف كان قبل  
 انعقاد الاجماع وحينئذ فلا ينبغي ان لا يذكر هذا الخلاف لئلا يغتر به الا بقصد  
 التنبيه على انه كان قبل انعقاد الاجماع هذا حكم لباسه واما تعليقه فان كان مع  
 استناد الرجال عليه فهو حرام كالجلوس عليه وان كان من دون استناد اليه فهو جائز  
 قال العارف الفاسي رضي الله عنه في حاشيته على المختصر عند قول خليل في الوليمة  
 كفرش حرير وقد ذكر ابن عرفة ان ما كان من ذلك أي من الحرير الخالص مجرد  
 الزينة بحيث لا يستند اليه ولا يجاس عليه ان الاظهر خفته قال ولا يصح كونه  
 مانعاً من وجوب الاجابة للولا ثم وكذا قال ذلك التتائي اهـ منها وفي كتاب الجامع  
 لجل من الفوائد والمنافع للشيخ زروق رضي الله عنه مانعه فاما فرش الحرير فلا

يجوز الجلوس عليها ولا يمنع من الاجابة لاجلها اه المقصود منه فقوله ولا يمنع  
من الاجابة لاجلها أى اذا كان فرش الحرير لا يجلس عليها أحد بحضرته  
كما لا يجلس هو عليها والاقتصرم الاجابة كما يدل على ذلك قوله فلا يجوز الجلوس  
عليها ومثل جلوس الرجال على الحرير استنادهم اليه وقد نص الحرثي والزرقاني  
في باب الوائمة على ان تعليق الحرير من غير استناد رجل اليه لا يمنع من الاجابة  
للولائم وسلم كلامهما كل من حشى عليهما وهذا كله في الخالص بلا حائل فلو كان  
مع الحائل فقبل يحرم أيضا وهو للمازري وعياض كما عند الزرقاني عند قول خ  
وعصى وصحت الخ وقيل يجوز وهو الذي صرح به العارف بالله الفاسي والبرزلي  
والبطريبي والمرجاني ونقله الشيخ بناني في باب الوائمة وسلمه ~~في~~ فان قلت ~~في~~ ان الشيخ  
بناني وغيره ذكر وان جواز الجلوس على الحائل مقيد على الصلاة على الثوب  
الذي تحته نجاسة ومعلوم ان المنصوص وهو الممازري وعياض مقدم على المخرج  
في قلت ~~في~~ كما تقوى الاول بكونه منصوصا تقوى الثاني ببقاء العلماء المذكورين  
انفاله بالقبول وبكونه مأخوذا من المدونة كما ذكر ذلك العلامة الرهوني عند  
قول خ ولمريض يستتر نجس الى قوله وكذا الصحيح على الارجح وباقة صار الشيخ  
بناني عليه في شرحه على المختصر فالقولان مرجحان معا والله أعلم هذا كله حكم  
الحرير الخالص ويلحق به كاذ كره الشيخ على الاجهوري ما اذا كان الغالب فيه  
حريران كان سداه حريرا ولحمته من حرير وغيره أو بالعكس نقله الصعدي على  
الرسالة واما الخز فيه طريقان مرجحان معا الاول انه ما سداه حرير ولحمته صوف  
أو قطن أو كتان فهذا فيه أقوال ثلاثة فقبل جائز وعليه يحمل لباس الامام مالك  
له وكذلك شيخه ربيعة وقيل حرام وقيل مكروه وهو أشهر الاقوال واما اذا كان  
سداه من صوف ولحمته من حرير فهو حرام على هذه الطريقة وقد صرح بحرمة  
الحرثي في الكبير كما نقله عنه الصعدي ويؤخذ هذا التحريم من تعريف الخز  
المذكور عند الزرقاني وقد سلم ذلك التعريف الشيخ بناني والتاودي والرهوني  
الثانية ان الخز هو ما سداه حرير ولحمته صوف أو بالعكس فكلتا صورتين من

الحزب المكروه على هذه الطريقة وعليها مشي الشيخ جوسوس في شرح الشماثل  
والصعيدى على الرسالة والشيخ التاودى على البخارى ناقلا ذلك عن ابن العربي  
والله أعلم وأما تغطية الجدران بالحرير الخالص فلا يحرم الاستناد الى جال اليه نعم  
تغطية الجدران بالستر المذهب أو المفضضة فذلك حرام ولو من غير استناد اليها  
والفرق بين ستر الحرير والستر المذهب ان حرمة الحرير أخف من حرمة الذهب  
والفضة كما نص على ذلك غير واحد ومن نص على ذلك عز الدين ونصه بعد كلام لان  
أمر الحرير أهون من أمر الذهب والفضة ولذلك يجوز استعمال المنسوج من  
الحرير وغيره اذا كان الحرير مغلوبا ولا يجوز مثل ذلك في الذهب والفضة نقله  
عنه البرزلى في مسائل الصلاة ونقل ذلك عن البرزلى شارح العمل وكذا نقل  
ذلك عن البرزلى الشيخ الطيب بن كيران في بعض تأليفه ويدل أيضا على ان  
الحرير أخف حرمة ستر الذهب والفضة على الرجل والانثى كما مر بخلاف ستر  
الحرير فانه يجوز للمرأة الاستناد اليها دون الرجل فنظر للستر المذهب  
أو المفضضة على جهة الرضا باستعمالها فقد رضى بالمعصية والرضا بالمعصية  
معصية وأما قول الصعيدى وقد رأيت مانعه ويجوز الجلوس تحت الستار التي  
على الجدران وكذا تحت السقف المذهب اه كلامه فهو اما ضعيف أو يحمل على  
الجلوس اضطرارا لا اختيارا والله أعلم **فان قلت** انا أذكر كناجاة من العلماء  
يحضرون الولائم وفيها ستر مذهب ولا يذكر شيئا من ذلك **قلت** لا دليل  
في فعلهم على جواز ذلك لانهم غير معصومين ولو سألتهم لصرحوا بالحرمة وكذا  
استعمال آلة اللهوفانه حرام على المشهور لكثرة قائله وعلى الراجح لقوة دليله فقد  
سئل العلامة المحقق البركة أبو محمد سيدي عبد السلام القادري الحسيني عن  
مسئلة السماع والغناء ما وجه التحريم وما العلة فيه فاجاب بمانعه الحمد لله والله  
الموفق سبحانه ان الغناء لا يحل سماع شيء منه سواء كان بالآلة أو غيرها على المذهب  
أى المشهور وكذا الملاهى الملهية وهى الآلة المطربة المعروفة حسبما نص عليه  
أصغ وابن رشد والشيخ ابن أبي زيد وغيرهم ووجه المنع في ذلك انه من الله وول



هو باطل كما في الحديث الا الثلاثة المستثنيات فيه والباطل خلاف الحق فهو  
 ضلال كما في الآية والضلال محرم على المؤمنين وعلة تحريم المسؤل عنه كونه  
 صار فاعن الحق ملهيا عن الملك الحق مشغلا عن التعلق بالرب مثير للهوى  
 النفساني ومحرك للباعث الشيطاني فاذا وجدوا في وجود من جمع قلبه على مولاه  
 وملك زمام نفسه وهواه انتفت هذه العلة ولم يصادف النهي محله ولذلك لم يمنعوا  
 في حق الصوفية وأمثالهم وانما اختلف فيه قولهم بالنسبة اليهم بالكراهة والجواز  
 وأكثر قولهم فيه بالجواز ثم جوازه لهم مشروط بامور ذكرها الشيخ زروق في  
 شرح الرسالة وهي السلامة من ممنوع شرعا كحضور النساء والصبيان وكون  
 المسموع مما يقع به تنبيه وارشاد أو زيادة يقين وكونه لا ينكر فيه شيء معني ولا لفظا  
 وكونه خاليا عن الآلات والكيف ولا يعلم ان موضوع المسئلة المتكلم عليها هو الغناء  
 المشتمل على ما يسوغ التكلم به في الشرع لفظا ومعنى كالغزل والتسبيح والمدح  
 ان يحق أن يثنى عليه وشبه ذلك أما ما كان فاسدا للمعنى أو المبني فن الباطل الذي  
 لا خلاف في تحريمه فلا يحل سماعه ولا التكلم به اتفاقا فاعرف ذلك والله الموفق  
 اه ولا يخفى ان مراده بالغناء الذي هو حرام على غير مذهب الصوفية ما فيه  
 الحدود والقودود وتعطيط وتزويق في الكلام كما يؤخذ ذلك من قوله في الكلام  
 على العلة مثير للهوى النفساني ومحرك للباعث الشيطاني فيؤخذ منه ان السماع  
 على غير هذا الوجه بأن كان فيه مدح الرسول عليه الصلاة والسلام من غير تعطيط  
 وتزويق جائز ولو لغير الصوفية والله أعلم والشاهد في قوله وكذا الملاحى الملهية  
 الخ فانه يفيد حرمانها على المشهور وقوله الا الثلاث المستثنيات الثلاثة المستثناة  
 هي لعب الرجل مع زوجته والمسابقة والرمي بالنبل وقوله كما في الآية أشار به  
 اقوله تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال وقوله في الكلام على الصوفية نقلا عن  
 الشيخ زروق وكونه خاليا عن الآلات انظره مع ما صرح به غير واحد من جواز  
 الآلة للصوفية قال الامام السيوطي حين سئل عن الآلة حرما من عليهم المعول  
 في الاحكام يعني وهم علماء الظاهر المقتدى بهم وسمعا من لا سبيل الى الانكار  
 عليه يعني وهم الصوفية رضى الله عنهم اه وقال عبد الباقي الزرقاني عند قول خليل

و بطلت بيقهقهة مانصه **بوقائدة** القهقهة في غير الصلاة مكرهة عند الفقهاء  
و حرام عند الصوفية قاله الاقنيسي كافي الشيخ أحمد و لعل المراد بالحرمة الكراهة  
الشديدة أو أنهم نظر والمعنى يوجب التحريم عند الفقهاء لو اطاعوا عليه اذ  
الصوفية لا يخالفون الشرع ومن ذلك قول بعض الصوفية بجواز سماع آلة الله  
المحرمة عند الفقهاء لسماعهم منها ذكر الله دون الله و قالوا قاصر على من هو  
بتلك الصفة ومنه اتلاف الشبلي ما يابسه بنحو حرقه مجيبا من قال له جاء النبي عن  
اضاعة المال بان اضاعته لداواة مرض بدني غير منهي عنه بل مطلوب فكيف  
باضاعته لداواة مرض ديني وانا فاعله لذلك اه وسلمه محشوة والشاهد في قوله  
المحرمة عند الفقهاء أي جهوره هم فهذا يدل على جوازها للصوفية خلافا للشيخ  
زروق وقد يجاب عنه بأنه لم يجها جميعهم بل بعضهم فيكون هو ما شيا على قول من  
منعها منهم ويدل على ان منهم من منعها كلام الزرقاني المتقدم فانه نسب الجواز  
لبعضهم لا لجميعهم ويدل على ما ذكر أيضا قول العارف الرباني سيدي عبد الوهاب  
الشعراني في كتابه لطائف المنن مانصه و ما أنتم الله تبارك وتعالى به على كراهة  
سماعي للغناء على الآلات المطربة من حين كنت صبيا عملا بنهي الشارع صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فتحصل انه كما اختلف فيها أهل الظاهر اختلف فيها أهل الباطن  
الا ان الراجح مختلف فالراجح عند أهل الظاهر المنع والراجح عند الصوفية الجواز  
والله أعلم وانرجع اسنخ بصدده من النصوص الدالة على ان المشهور بالحرمة  
فنقول وقال العلامة أبو عبد الله سيدي الطالب بن الحجاج في حاشيته على المرشد  
المدين مانصه الملاحى الملهية وهى العود وجميع ذوات الاوتار حرام في الاعراس  
وغيرها كافي باب الشهادة من التوضيح تقلا عن المازرى ونحوه لابن عرفة وصاحب  
المدخل وهو المشهور في مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد قال ولم أر من صرح  
بالخلاف في ذلك من المالكية الا من عبر في كراء المعازف بالكراهة ومن عبر في  
العود والرباب بالكراهة كابن الموارز وابن عبد الحكم قال وقد يرى دون بالكراهة  
التحريم كافي التوضيح والعللة في ذلك شدة الاطراب المؤدى الى الاستكثار المنبت  
للنفاق في انقلب نقله في المدخل عن ابن عيينة اه منه وقوله ولم أر من صرح

بالخلاف في ذلك من المالكية انظره مع ما نقله هو نفسه قريبا عن ابن العربي في  
 المعارضة من ان مذهبه الاباحية وهو من المالكية فلعله لم يطالع على كلامه أولا  
 فتحصل ان سماع الآلة جائز للصوفية حرام على غيرهم على المشهور كما صرح بذلك  
 أصمغ وابن رشد والشيخ ابن أبي زيد والتوضيح والمازري وابن عرفة وهو المشهور  
 أيضا في مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وان علة التحريم كونه ملهيا عن الملك  
 الحق لما فيه من شدة الاطراب وقد صرح بهذه العلة الامام الساحلي والشيخ بناني  
 والشيخ التاودي وابن حجر والخطاب وابن رشد وانه لا فرق في التحريم بين الاعراس  
 وغيرها خلافا لتفصيل الزرقاني ونصه واعلم ان الغناء اما بالآلة أو بغيرها وفي كل  
 اما أن يحمل على تعاقب بمحرم أولا وفي كل اما أن يتكرر أولا وفي كل اما فعلا أو سمعا  
 وفي كل اما في عرس أو صنيع واما في غير ذلك فتجمل على تعاقب بمحرم محرم فعلا  
 وسمعا تتكرر أم لا بالآلة أولا في عرس أو صنيع أو نحوهما أو في غير ذلك ومتى لم يحمل  
 على محرم جاز بعرس أو صنيع فيمنع ان تتكرر بالآلة وغيرها فعلا وسمعا وان لم تتكرر  
 كره سمعا وهل كذا فعلا أو يمنع اختلاف اه كلامه بلفظه وقد رده العلامة  
 الرهوني بأنه خلاف ما في المعيار عن المازري من انه بالآلة حرام وبكلام ابن عرفة  
 فإنه قال الظاهر عند العلماء حرمة اه بخ ومن الأدلة على الحرمة قوله تعالى ومن  
 الناس من يشتري لهو الحديث ليضل الى أليم فان جمهور المفسرين على ان لهو  
 الحديث الغناء والمزامير كما في القسطلاني والخاصل ان الآلة فيها طرق ثلاثة  
 حرمتها على المشهور في المذاهب الاربعة وهي أقرب الى الصواب والطريقة  
 الثانية تحكي الاجماع على التحريم وقد ذكرها غير واحد من المحققين كالامام الولي  
 الصالح أبي عبد الله سيدي محمد الانصاري الساحلي في كتاب بغية السالك في  
 أشرف المسالك والولي الصالح أبي محمد العمري المعروف بابن الحاج في كتابه  
 المدخل والشيخ يوسف بن عمر وابن حجر الهيثمي في الزواجر نقلا عن القرطبي  
 وصاحب المعيار والشيخ زروق في قواعد وصاحب روح البيان والشهاب  
 الخفاجي على الشفاء وأبي بكر الطرطوشي وابن الصلاح الطريقة الثالثة تحكي  
 الاجماع على الاباحية حكاه ابن حجر في فتح الباري عن قوم وهي ضعيفة جدا

وأعز رب ابن حجج - ر في ذلك فانه يتوسع في حكاية الاقوال حتى يحكي أقوال المكفر  
وقدر عليه جماعة من القحول في هذا المعنى منهم الامام العلامة المحقق أبو العباس  
سيدى أحمد بن مبارك اللطى الحجلماسى في كتابه إزالة اللبس فانظره هذا حكم  
السمع والالات وأما حكم الرقص فحصله انه تعرض له أحكام أربعة الحرمه وهى  
لمن فعل ذلك رياء أو سمعة والكرهه وهى لمن فعل ذلك لاجل مساعفة الناس  
ولوجوب وهو لمن فعل ذلك بقصد فك نفسه من الهلاك الذى يحصل له لو لم يرقص  
بأن كان من أهل الوجد والندب وهو لمن فعل ذلك بقصد التشبه بالصوفية أهل  
الحال والوجد والله أعلم (ومثال الخامس) وهو ما اذا كان أحد القولين راجحا  
ومشهورا والاخر راجحا فقط الدلك فى الغسل فان القول بوجوبه لذاته مشهور  
وراجح أما كونه مشهورا فلانه صرح به جماعة من المالكية بل نسبوه لمالك  
وأتباعه وأما كونه راجحا فالاحاديث الدالة على وجوب الدلك والأصل ان وجوبه  
لذاته والقول بوجوبه لا يصل الماء لاشرة راجح فقط للدلالة المذكورة عند الشافعية  
(ومثال السادس) وهو ما اذا كان أحد القولين مشهورا وراجحا والاخر مشهورا  
فقط وقت المغرب فالمشهور والراجح الامتداد ودلايه ما فى صحيح مسلم وأبى داود  
والترمذى والنسائى فى حديث السائل عن وقت الصلاة انه صلاها فى اليوم الاول  
حين غابت الشمس وفى الثاني عند سقوط الشفق وفى رواية قبل أن يغيب الشفق  
وفى صحيح مسلم أيضا اذا صليت المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق والمشهور فقط  
هو الذى مشى عليه خ فى قوله تقدر به عليها بعد شروطها (ومثال السابع) وهو  
ما اذا كان كل من القولين مشهورا ستر العورة فى الصلاة فان القول باشتراطه  
لذا كرا القادر شهره ابن عطاء الله قائل هو المعروف من المذهب والقول بعدم  
اشتراطه شهره ابن العربى واليه أشار الشيخ خ بقوله هل ستر العورة الى قوله  
خلاف وكذا نضح الجسد أو غسله لمن شك فى اصابته النجاسة له فان القول بالنضح  
شهره ابن شاس وابن الحاجب والمازرى والثانى شهره ابن رشد وابن عرفة واليه  
أشار خ بقوله وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف وكذا من عجز عن الموالاة  
عجزا حقيقيا فانه اختلف فيه على قولين مشهورين هل يبنى ان طال وهو الذى

اختاره الخطاب وجرمه النخعي وحكى ابن هرون الاتفاق عليه وصرح ابن بزيّة  
بأنه المشهور وكذا صرح ابن جزي في قوانينه بتشهيره والذي حرره الشيخ مصطفى  
ان العاجز عجزاً حقيقياً لا يبنى مع الطول وهو ظاهر المدونة وعليه حملها الباسجى  
وابن يونس وعبد الحق والواتغى والمشدالى وجرمه ابن الجلاب والقاضى عبد  
الوهاب فى التآخين ورجحه الفاكهانى وابن العربى والعجز الحقيقى هو ان يكره على  
تفريق الطهارة بما بعد اكرهاش ما أو بعروض مرض له فى الاثناء منعه من  
اتمامها ولم يجد مناوياً أو اعد من الماء ما جزم به انه يكفيه فاهرق له أو غصب منه أو  
أهرقه هو من غير قصد وتبين انه لا يكفيه فهذه الأمثلة كلها من العجز الحقيقى  
ومفهوم قولنا ان طال انه اذا عجز عجزاً حقيقياً ولم يطل فانه يبنى اتفاقاً واما غير  
الحقيقى فانه يبنى مع القرب دون الطول اتفاقاً والطول هو مقدار ما تنجب به  
الاعضاء المعتدلة فى الزمان المعتدل مثاله ما اذا أعدم من الماء ما ظن انه يكفيه فججز  
ماؤه (ومثال الثامن) وهو ما قبله قولان راجحان تأخير الصلاة عن وقتها  
الاختيارى الى الضرورى فقبل ذلك حرام وهو الذى مشى عليه خليل فى قوله  
وأثم الالعذر وقبل مكرهه فقط وهو مأخوذ من قول المصنف أيضاً والكل  
اداء فان العلماء قالوا ان الاداء لا يجمع مع الاثم ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم  
من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب البكائر وقوله من فاتته  
صلاة العصر كغنا وترأهله وماله ودليل الثانى قول النبى صلى الله عليه وسلم من  
أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فانه قد أخذ منه العلماء ان من أدرك  
ركعة فى الوقت الضرورى فكأنه أدرك جميع الصلاة فى الوقت فلا اثم عليه  
حينئذ وانما الاثم اذا وقع بها كلها خارجة الوقت وقد بسط الكلام على هذه المسئلة  
أبو حفص الفاسى فى تقييدها فيها وانفصل على القول بالكرهية والله أعلم (ومثال  
التاسع) وهو ما اذا كان كل من القولين مشهوراً وراجحاً وقت صلاة الصبح فان  
الذى مشى عليه خ ان يختارها من طلوع الفجر الى الاسفار أى الضوء وضرورىها  
من الاسفار الى طلوع الشمس حيث قال وللصبح من الفجر الصادق والى الاسفار  
الاعلى قال الزرقانى وما اقتصر عليه المصنف هو رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم

ومذهب المدونة وقال ابن عبد السلام انه المشهور وقيل ان مختار الصبح يتمد من  
 طلوع الفجر الى طلوع الشمس وهو رواية ابن وهب في المدونة والاكثر وعزاه  
 عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك ابن عبد البر وعليه  
 الناس وهو المتبادر من الرسالة ابن العربي ولا يصح عن مالك غيره فعلى هذا القول  
 لا ضروري لها اه كلام الرزقاني فملت منه ان كلام من القولين مشهور لاكثر  
 القائل بكل واحد منهما وكذا كل واحد راجع من جهة الدليل في الموطأ جاز رجل  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت صلاة الصبح فكت عنه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان من الغد صلى عليه الصلاة والسلام الصبح حين  
 طلوع الفجر ثم صلى الصبح من الغد بعد ان أسفر وفي رواية فصلاها من الغد أمام  
 الشمس أى قد أمها بحيث طلعت الشمس بعد سلامه منها ثم قال صلى الله عليه وسلم  
 أن السائل عن وقت صلاة الغداة أى الصبح فقال السائل ها أنا ذا يا رسول الله  
 فقال صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقت يعنى هذين وما بينهما اوقت لصلاة الصبح  
 فهذا الحديث الشريف يدل على امتداد وقت الصبح من الفجر الى طلوع الشمس  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في اليوم الاول في أول وقتها الذي هو طلوع الفجر  
 وفي اليوم الذي بعده صلاها قرب الشمس وقد جعل العلماء صلاته في اليوم الثاني  
 على الوقت المختار كالיום الاول واما دليل القول الذي مشى عليه شيخنا فحديث  
 جبريل على نبينا وعليه الصلاة والسلام المذكور في أول الموطأ وفي الصحيح وغيرهما  
 من امامة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه صلى بالنبي صلى الله  
 عليه وسلم الفجر قبل الاسفار فاخذ منه العلماء رضى الله عنهم عدم امتداد مختار  
 الصبح الى طلوع الشمس (ومثال العاشر) وهو ما اذا كان كل من القولين لا ترجح  
 فيه ولا تشهير التطهير بالماء المجمعول في الفم الذي أشار له شيخ بقوله وفي التطهير بما  
 جعل في الفم قولان ثم اعلم ان الخلاف اما ان يكون حقيقياً أو لفظياً أو في حال أو في  
 شهادة أو معنوي أو الفرق بينهما ان الخلاف اللفظي هو ارجاع الى اللفظ والتسمية  
 مع الاتفاق فى المعنى كان يقول الشافعي الوتر مستحب ويقول مالك هو سنة  
 لا مستحب مع اتفاقهما على انه ليس بواجب وانه مؤكد فوق غيره من المندوبات

فهذا الخلاف انما هو في تسمية الوتر مستحباً لانه محبوب للشارع ويقول المالكي  
انا سلم محبوب بيته ولكني اميزه باسم السنة لانها طريقة داوم عليها النبي صلى الله  
عليه وسلم فيقول الشافعي انا سلم لك انه طريقة ولكن كل محبوب فهو طريقة  
مشروعة فالسنة والمستحب عندي مترادفان ويقول المالكي هما عندي متساويان  
ايحصل التمييز بين اقسام المندوب وينعكس القولان في صلاة الضحى فالشافعي  
يسميها سنة والمالكي لا يسميها بها ومثاله في كلام المؤلف أي خ الخلاف الذي  
حكاه في ازالة النجاسة هل هي واجبة أو سنة فان المعتقد كافي الخطاب ان الخلاف  
بين الوجوب والسنية لفظي ويقابل الخلاف اللفظي الخلاف المعنوي وهو  
الكثير وقوعا عند النحهاء وهو ما كان راجعا الى المعنى والحكم كالخلاف في جعل  
الموافق كالمخالف في حكمه وعدم جعله مثله فيه واما الخلاف في حال فهو الذي  
يراعى فيه أحد القائلين أمر ايعتقد انه الواقع في نفس الامر ويراعى القائل الآخر  
ضده معتقد انه الواقع في نفس الامر فينبني على ذلك اختلافهما في الحكم وذلك  
حيث يكون الحكم عليه محتملا لوصفين متضادين يقتضي كل منهما حكما يخالف  
ما يقتضيه الآخر كاختلاف العلماء في طهورية الماء الذي يسقط فيه عود صلب  
من الطيب فان خرج مكانه وتغير ريح الماء فرجه كانه عليه المازري الى حال العود  
هل يمكن عادة انفصال اجزاء منه تخالط الماء فيكون مضافاً ولا يمكن انفصال اجزاء  
منه تخالط الماء فيكون تغييره بالمجاورة فقط فيكون غير مضاف والظاهر ان منه  
الخلاف في مسألة دهن لاصق كالتقدم وكالاختلاف في مسألة عدم صحة التطهير  
بماء جمل في الفم أو صحته فهو راجع الى الاختلاف في حال هذا المحكوم عليه أعني  
الماء هل ينفصل عن الفم سالماً أو مغيراً بالريق فلو اتفقا على إحدى الحالتين بان رأى  
أحدهما ان الواقع من حال الماء هو ما رآه مقابله لو اتفقا في الحكم وكذلك الاختلاف  
في بعض البلدان هل يجوز بيع دورها أم لا فانه راجع الى الخلاف في حالة فتحها  
هل فتحت عنوة أو صلحا واما الخلاف في شهادة فهو الذي لا يتوارد فيه القولان  
على محل واحد كاختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما في البسمة أهى آية في  
أوائل السور أم لا فالك يقول لا وذلك باعتبار ما شهره من قراءة شيخه نافع بدونها